حديث المالية
Hadith El Malia

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

نشرة صادرة عن المعهد المالي | www.if.org.lb | العدد رقم ١٠ – شباط ٢٠٠١

المحتويات

كلمة وزير المالية

تدريب
* أخلاقية العمل
* دورة في قراءة البيانات المالية
* دورات تدريبية على نظام الموازنة الممكنن للإدارات العامة
* دورات اللغة الإنكليزية في بيروت والمناطق: تعاون ناجح مع AMIDEAST
* برنامج التدريب للعام ٢٠٠١

شركاء في التدريب
* التعاون مع المعهد العربي للتخطيط بالكويت
* انطباعات المتدربين في المعهد العربي للتخطيط بالكويت
* الإحصاءات والرياضيات التطبيقية: دورة تدريبية في مصرف لبنان
* حلقة دراسية حول "الاتفاقيات الدولية لتفادي الازدواج الضريبي"

جديد وزارة المالية
* مديرية الواردات تتجدد
* تهار شبابي في المعهد الملي
* آخر إصدارات العام ٢٠٠٠: نجاح للبنان
* تعرفة جمركية جديدة لمرحلة جديدة
* لبنان على رأس مجموعة ال ٢٤
* تعديل موازنة العام ٢٠٠١

ملف
* اتفاقيات تلافي الازدواج الضريبي

ركن الجمارك
* قراءة أولية في قانون الجمارك الجديد
* موقع لبنان من الاتفاقيات العربية
* أخلاقية العمل كما يراها موظف الجمارك

ركن المساحة والشؤون العقارية
* التعاون اللبناني الكندي: وفد من الوزارة يزور الدوائر العقارية الكندية
* حفل توزيع شهادات على المساحين

حياة الوزارة
* اجتماعيات، ترقية، تعيين، الخ

المكتبة المالية
* نتائج جهود تسويق المكتبة المالية واحصائيات الزائرين
* أحدث الإصدارات المالية والاقتصادية و الإدارية في المكتبة المالية


الوزير فؤاد السنيورة

إن اللبنانيين مدعوون اليوم، واكثر من أي وقت مضى إلى موقف مختلف ومتجدد حتى لا يخسر وطننا الفرص المتاحة في المنطقة وفي العالم....

يسرني أن اطلّ عليكم من جديد، من هذه النافذة المشرقة التي اعتز بها، نافذة «حديث المالية»، متوقفاً عند هذا الحدث العظيم والجليل الذي شهده عام ٢٠٠٠، وهو حدث التحرير.

نعم، عام ٢٠٠٠ هو عام التحرير. انه العام الذي منّ الله فيه على لبنان بتحرير الأرض اللبنانية، ارض الجنوب الغالي والبقاع الغربي الصامد من الاحتلال الإسرائيلي الغاشم. هو عام انتصار اللبنانيين وتضامنهم وصبرهم وتضحياتهم. اللبنانيون عازمون، بكل ما أوتوا من قوة ومن عزيمة، على الاستمرار في النضال حتى استعادة آخر حبة من تراب أرضهم، ولن يغمض لهم جفن قبل التحرير الكامل، ولا سيما أراضي مزارع شبعا.

هذا الانتصار التاريخي، يضعنا وجها لوجه أمام مسؤوليات جسام، تجاه أهلنا في الجنوب والبقاع الغربي الذين قاسوا اشد ألوان العذاب والقهر والظلم والتهجير، وقاست مناطقهم حرمانا طويلا تجاوز العقدين من الزمن، بسبب الاحتلال الذي أمعن في تدمير البيوت والمنشآت والبنى التحتية.

إن المسؤولية تقتضينا أن نشمر عن سواعدنا من جديد، وان نبدا ورشة عمل وطنية لإعادة اعمار هذه المناطق وإنمائها، وتوفير كل متطلبات الحياة الطبيعية والآمنة فيها، لكي تقوم بدورها وتشارك في بناء الوطن، بحيث تمتد ورشة البناء والأعمار إلى كل مناطق لبنان، ويسود الشعور العام بالانتماء الكامل للوطن.

ولا يصح أن يغيب عن بالنا لحظة واحدة، ونحن نشرع في عملية البناء واستنهاض الهمم، حجم التحديات التي تواجهنا، على مختلف الأصعدة، وحجم الجهد المطلوب منا بذله، لمواجهة هذه التحديات والتغلب عليها. ومهما كانت إمكاناتنا قليلة ومحدودة، في مقابل الحاجات المطلوبة، والمسؤوليات الملقاة على عاتقنا، وفي ظل أوضاع اقتصادية ومالية واجتماعية صعبة، وظروف عامة، إقليمية ودولية معقدة، فلا يجوز لذلك أن يثنينا عن المضي قدما في بذل كل الجهود الممكنة من اجل معالجة مشاكلنا والنهوض ببلدنا، ونحن لا نفتقر، لا إلى الإرادة ولا إلى العزيمة، ولا إلى الكفاءة، ولا بصورة خاصة

أنجز هذا العدد برعاية

الشركة العامة اللبنانية الأوروبية المصرفية ش.م.ل
Société Générale Libano Européenne de Banque sal

إلى الحماسة والرغبة، في سبيل وضع لبنان من جديد على طريق التقدم والنمو والازدهار، واتخاذ كل الخطوات والإجراءات لمواكبة المتغيرات والتحولات الكبرى في العالم.

إن اللبنانيين مدعوون اليوم، واكثر من أي وقت مضى إلى موقف مختلف ومتجدد حتى لا يخسر وطننا الفرص المتاحة في المنطقة وفي العالم. فلبنان يستطيع الانطلاق لردم الهوة المالية والاقتصادية والثقافية وأهميته، انه لا ينطلق من فراغ، بل يرتكز إلى تراث تاريخي متجذر وضارب في الزمن، والى مميزات جغرافية وإنسانية، حباه لله بها، وجعلته محط أنظار القريب والبعيد، ومحل تقدير وإعجاب العالم اجمع.

إننا نمر اليوم بامتحان صعب، والأنظار بنا محدقة والينا شاخصة، في كل خطوة نخطوها وكل عمل نقوم به، أولى واجباتنا أن نجدد ثقة العالم بنا، بوحدتنا، باقتصادنا، بجديتنا، بإنتاجيتنا، وإبداعاتنا، وبقدراتنا، على البناء والنهوض، بحيث نوطد ونعزز ثقة المواطن اللبناني بدولته، بمؤسساته، بالإدارة التي تسهر على خدمته، ولنا نحن في وزارة المالية نصيب كبير في نسج خيوط هذه الثقة، كما إن لنا باعاً طويلاً وتجربة في أحكام هذه العلاقة الإنسانية بين المواطن والإدارة.

من اجل تجديد هذه الثقة وتعزيزها سنتمسك بالقيم التي قام عليها البيان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في لبنان، وهي قيم الحرية والديموقراطية والحوار البناء والعمل المنتج ومشاركة الشعب في عملية بناء الدولة، العادلة والقادرة والكفية، وسنعمل على تفعيل الاقتصاد وتنميته ليصبح اقتصاداً تنافسياً غايته تطوير طاقات اللبنانيين وقدراتهم وإنتاجهم وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين من خلال إنماء متوازن وشامل، والحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي الذي يشكل حجر الزاوية في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ومتابعة ورشة الأعمار والنهوض الاقتصادي، والانفتاح وتعزيز الإنتاج والإبداع والاستفادة من الفرص التي ينتجها الاقتصاد الجديد القائم على المعارف والتي من شأنها جميعاً تحفيز النمو وتشجيع الاستثمار والتوظيف المالي في مشاريع إنتاجية تطلق عجلة الاقتصاد إلى طبيعتها وتسهم في خلق فرص العمل الجديدة.

لقد شهدنا ونشهد ظهور معالم السياسة الاقتصادية والمالية الجديدة التي ستبرز في موازنة العام ٢٠٠١. وقد برز من ذلك حتى الآن سياسة الأجواء المفتوحة والسياسة الجمركية، والترتيبات التقنية في الشأن العقاري والتسهيل والتبسيط الإداري ومكافحة الروتين الإداري. ولا شك أن هناك إجراءات قادمة أخرى، تتطلب كلها مواكبة من وزارة المالية، بجهد واسع، واداء متميز. و ما اقصده بالجهد ضرورة الانصراف في مجال الأبنية إلى التأهيل والتجهيز للتلاؤم مع التكنولوجيا. إما على صعيد الأداء فالمطلوب منا الإقبال على التدريب، وتكثيفه، بحيث يتاح لكل موظف في المدى المتوسط يوم واحد في الشهر على الأقل من اجل التجدد واكتساب خبرات مفيدة.

والواقع أن هذين الأمرين (التأهيل، والتدريب) ليسا بالأمرين الهامشيين. إذ عليهما يتوقف نجاح وزارة المالية، وعلى نجاحنا يتوقف قسط كبير من نجاح السياسات الاقتصادية والمالية الجديدة.

أنني إذ أتوجه إليكم اليوم بهذه الكلمة، فمن موقع القريب منكم ولم اكن يوماً بعيداً عنكم-المطلع على أوضاعكم وظروف عملكم، الواثق بقدراتكم وإخلاصكم، المقدر لتضحياتكم وتفانيكم في العمل، الشاهد على مدى تحسسكم بعظم المسؤولية الملقاة على عاتقكم، لما لوزارة المالية من قدرة على التأثير الإيجابي، في معالجة وتصحيح الأوضاع المالية والاقتصادية والاجتماعية عن طريق ضخ الدم في البلاد، من أقصاها إلى أقصاها، وبعث الدفء في أطرافها الباردة، وإعادة نبض الحياة ودورتها الطبيعية في جسد الوطن كله.

ويقيني أن إليكم ستلقى التجاوب المنتظر، وساكون معكم والى جانبكم دائماً لكي نشترك، نحن اللبنانيين جميعاً، بمحبته والولاء له.

فؤاد السنيورة
وزير المالية

التسلم والتسليم في وزارة المالية

جرت عملية التسلم والتسليم في وزارة المالية بين الوزيرين قرم والسنيورة بتاريخ ٢٧ تشرين الأول ٢٠٠٠، بحضور مدير عام المالية العامة آلان بيفاني وكبار موظفي الوزارة.

وتم التسلم والتسليم في جو ودي، رحب فيه الوزير قرم بالوزير السنيورة في كلمته وأبدى أسفه لعدم توافر الوقت الكافي لديه للاهتمام بالوضع الوظيفي في الوزارة لا سيما في مديريتي الجمارك والشؤون العقارية.

أجاب الوزير الجديد بالشكر ونوه بالجهود التي بذلتها وزارة المالية في الفترة السابقة. ورد على بعض الأسئلة مشدداً في حديثه على ضرورة التعاون للنهوض باقتصاد البلاد وتحفيز النمو، قائلاً "إن الحكم استمرارية".


الوزيران قرم و السنيورة

أخلاقية العمل

يكمن التدريب حول أخلاقية العمل في تحديد القواعد الأخلاقية التي تنظم عمل الموظفين وتحديد الأعمال التي يحظرها القانون من خلال التعرف على الموجبات الأخلاقية المفروضة على الموظف (قانون الموظفين) وفي تحديد أنشطة الموظفين التي تعتبر مخالفات للقانون الجزائي ولقانون المحاسبة العامة . كما عرفت الدورة بالإجراءات القانونية المتعلقة بملاحقة المخالفات وعدم احترام القواعد الأخلاقية؛ وشددت على مفاهيم النزاهة والمساءلة والحكم السليم من خلال عرض للتطورات العالمية في هذا المجال ودور الحكومات والمجتمع المدني في محاربة الفساد.



وقد حاضر فيها أخصائيون أكفاء من محامين ورجال قانون.

قراءة البيانات المالية



قراءة البيانات المالية

عرفت الدورة المشاركين بأصول وضع البيانات المالية ومحتوياتها مركزةً على تقارير مدققي الحسابات المستقلين ليتمكن المشاركون من فهم واستيعاب الأسس الموضوعية لهذه التقارير. وتركزت المحاضرات على تعريف عام بالبيانات المالية وأنواعها ومحتوياتها، التعريف بدور مدقق الحسابات الخارجي، التعريف بأنواع تقارير الرقابة الخارجية كما تطرّق المحاضرون إلى اعتبارات عملية وممارسات واقعية عبر أمثلة ودراسات حالات. حاضر في هذه الدورة مراقبو ضرائب ومحاسبون من وزارة المالية.

نظام الموازنة الممكن للإدارات العامة

نظمت في مختبرات المعهد المالي دورات تدريب على " نظام الموازنة الممكن " من ١١ تشرين الأول حتى ٦ كانون الأول ٢٠٠٠ بالتنسيق مع شركة لوغوس (ش. م. م.)، تحت إشراف المدرّبة ريتا جريدي.

ويعنى نظام الموازنة الحكومي المركزي "CBS" و نظام موازنة الإدارات الحكومية "ABS" ، بعملية إدارة ومراقبة النفقات في الجمهورية اللبنانية. وهذا يعني إمكانية تحضير وتنفيذ الموازنة (الحجز والصرف) في الإدارات الحكومية بشكل إلكتروني مع الارتباط بوزارة المالية عن طريق إرسال المعلومات إلكترونيا إلى الوزارة بطريقة مباشرة ومن دون تدخل المستخدم. ويؤمن هذا النظام الحديث سهولة التعامل بين الإدارات الحكومية ووزارة المالية كما يحد من إمكانية وقوع الأخطاء ويسمح الحصول على المعلومات بسرعة وفعالية عالية وبالتالي اتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.

يعتمد تخزين المعلومات في نظام الموازنة الممكن على قاعدة بيانات "أوراكل" التي تعتبر من احدث تقنيات قواعد البيانات المتوفرة . مما يؤمن الفعالية والأمان المطلوبة لمثل هذا النوع من الأنظمة الكبيرة.

وقد قامت شركة لوغوس ش. م. م وبأشراف جامعة الباني- نيويورك بتطوير نظام الموازنة الرئيس لصالح وزارة المالية والإدارات الحكومية المختلفة في الجمهورية اللبنانية لتسهيل العمل وتأمين مراقبة دورة الموازنة ضمن الإدارات الحكومية .



في مختبرات المعهد المالي

أخيراً، يتميز نظام موازنة الادارات الحكومية "ABS" بالخصائص التالية:

* اعتماد الرسوم والمؤثرات اللونية المتعددة.
* القدرة على اختيار الأوامر من خلال قوائم عرض مباشرة دون الحاجة إلى كتابتها.
* مرونة النظام فما على المستخدم إلا اختيار الرمز المناسب حتى يقوم النظام بتنفيذ الأمر، كعملية حجز النفقة مثلاً.
* اعتماد بيئة ويندوز ٩٥ أو ٩٨ عند المستخدمين كافة لسهولة التدرب والاستعمال.
* سهولة ربط الدوائر في الوزارات المختلفة بوزارة المالية عبر خط الهاتف .

دورات اللغة الإنكليزية في بيروت والمناطق: تعاون ناجح مع AMIDEAST

" اللغة هي وسيلة التعلّم كما هي وسيلة الاتصال بين البشر، فهي التي تساعد على التعبير عن الأفكار والطموحات والحاجات..."
سبردج حفار، رئيس مالية طرابلس في حفل توزيع إفادات النجاح في اللغة الإنكليزية (٢٠٠٠/١٢/١١)

تم التنسيق مع الAMIDEAST في تحضير دورات اللغة الإنكليزية في إطار الجهود المبذولة في المعهد لتمكين كل موظف في وزارة المالية من مواكبة العصر وإتقان لغة شائعة الاستعمال في لبنان والعالم تماشيا مع صورة لبنان الحضارية وجهود وزارة المال في، وتطوير إدارة حديثة تستعمل فيها لغات أجنبية إلى جانب اللغة العربية.

وشمل التدريب كافة أركان اللغة الإنكليزية من قواعد، إملاء، مفردات جديدة وكيفية لفظها كما تطرّق المحاضرون والمتدربون إلى مناقشات عامة ومستعينين بالمصطلحات التقنية الخاصة بالموضوعات المالية.

تمّ إعطاء الدروس على خمسة مستويات، المرحلة الابتدائية والمرحلة المتوسطة والمرحلة التقنية ولغة المراسلات والإنكليزية للأعمال.

وقد نظم في المعهد المالي، برعاية وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة، حفلٌ لتوزيع إفادات النجاح على الموظفين الذين شاركوا في الدورة التدريبية يوم الاثنين الواقع فيه الحادي عشر من كانون الأول ٢٠٠٠.

وكان المعهد المالي قد أجرى ابتداءً من تموز استشارات مع أخصائيي اللغة في الAMIDEAST للتعرف إلى حاجات الموظفين في الوزارة. وبعد إعداد برنامج التدريب، انطلقت الدورات في شهر تشرين الأول وغطت مناطق بيروت وزحلة وطرابلس. وشارك في الدورة التدريبية الأولى ٤٩ موظفاً من كافة المديريات.



بداية، تحدثت مديرة المعهد المالي السيدة لمياء المبيض بساط مرحبةً بالحضور ومعرفة ببرنامج التعاون مع الAMIDEAST ثم ألقت رئيس مالية لبنان الشمالي السيدة سبردج حفار كلمة شددت فيها على أهمية إتقان اللغات الأجنبية لمواكبة الجهد الذي تبذله الوزارة للتطوير والتحديث. كما حثت الموظفين على المشاركة في هكذا دورات شيقة.

تلا ذلك كلمة مدير ال AMIDEAST السيدة بربارة بتلوني وانتهى اللقاء بكلمة معالي وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة، الذي هنأ المشاركين على جهودهم وخص المعهد المالي بكثير من التشجيع مثنياً على جهود أهل الإدارة في التقدم وحب العلم. تم على إثر كلمة الوزير توزيع إفادات النجاح على المشاركين.

AMIDEAST امديست

إن الAMIDEAST منظمة أمريكية لا تبغي الربح، هدفها الأول خلق تواصل وتعاون بين الشعب الأمريكي وشعوب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال تعزيز تعليم اللغة والإعلام والتربية وبرامج الإغاء. تشمل الخدمات التي تؤمنها المنظمة المواضيع التالية:

- مركز المعلومات التربوي (Educational Information Center):
يعمل فيه مستشارون متخصصون ويؤمن مجموعة كبيرة من المراجع حول مؤسسات التعليم العالي وتسهل عملية الحصول على فرص التدريب في الولايات المتحدة.
- تحضير الامتحانات المعتمدة للتحقق من المهارات العلمية والعملية مثل: TOEIC, NAS, SAT, TOEFL, GRE, GMAT, USMLE, GED, ICMA,
- تعليم اللغة الإنكليزية
- برامج التدريب للمؤسسات والأفراد
- إدارة مشاريع المساعدة التقنية

أما في ما يتعلق بعملها في لبنان، فتكيف المنظمة مع حاجات المنطقة لتؤمن التدريب على اللغة الإنكليزية للمؤسسات والأفراد. كما توفر برامج تدريب على اللغة التقنية لمجالات متخصصة مثل إدارة الأعمال والقانون والحقوق الفاربية والتعليم الخ. من ناحية أخرى، وبالإضافة إلى تنظيمها لامتحانات التحقق المذكورة أعلاه، تنظم الAMIDEAST بالتعاون مع مدارس محلية، دورات تحضيرية للتلاميذ الراغبين في خوض هذه الامتحانات. وفي هذا المجال، نظمت الAMIDEAST دورات تدريبية للعام ٢٠٠٠ في مدرسة القديس يوسف St. Joseph «عينورا» وغزير لسيه Grand Lycee (بيروت) ومدرسة السيدة Notre Dame في الجمهور وغيرها من المدارس.

وتقوم الAMIDEAST في لبنان بتوحيد مراكزها الثلاثة ضمن مركز كبير في وسط المدينة قرب مبنى مجلس النواب، في وقت تنتقل بالعيد الخمسين لعملها في الشرق الأوسط. وسيتم افتتاح مركز تدريب متخصص جديد في الموقع نفسه لتحسين مهارات الموظفين الجدد والعاملين حالياً.

أما في ما يتعلق بموظفي وزارة المالية، فقد تعاونت الAMIDEAST مع المعهد المالي وقامت بتنفيذ مجموعة دورات للعام ٢٠٠٠ في بيروت والوحدات الإقليمية. والعمل جار حالياً على وضع وتنفيذ برنامج جديد للعام ٢٠٠١ يطال، بالإضافة إلى بيروت، مدينتي طرابلس وزحلة.

ويتوقع تنظيم حلقات تحضيرية للموظفين الراغبين بخوض امتحان الCommunication TOEIC- Test of English for International وهو امتحان جديد يؤكد الإلمام باللغة الإنكليزية المتخصصة بإدارة الأعمال وهو معترف به عالمياً.

وكانت مديرة الAMIDEAST في لبنان السيدة بربارة بتلوني قد علّقت في وقت سابق قائلة: "لقد تمتع فريق الAMIDEAST بالعمل مع المعهد المالي. ونحن نأمل أن نتابع تمتين معلومات الموظفين المتدربين من خلال دورات جديدة".

"سيكون التعلم أهم النشاطات الاقتصادية التي سيقوم بها الراشدون في القرن الحادي والعشرين."

سيدني جوزف بيرلمان

نخة أولية عن برنامج التدريب للنصف الأول من العام ٢٠٠١

أطل العام الجديد ولم تتوقف منسقات التدريب في المعهد المالي عن عملهن الدؤوب لوضع البرامج التدريبية للعام الجديد والتحضير لدورات التدريب في لبنان والخارج والتنسيق مع مؤسسات ومعاهد التدريب المحلية والإقليمية والدولية.

وقد وضع حتى الآن (وبشكل أوّلي) برنامج يغطي النصف الأول من العام ٢٠٠١ هذه نخة عنه، علما أن التعديلات والإضافات مستمرة (الرجاء الاتصال بالمعهد للإطلاع على آخر المستجدات):

دورات تدريب قصيرة:

*السلطات الدستورية ومبادئ دولة القانون: على امتداد يومين اثنين – تتم مناقشة مفهوم دولة القانون ودورها وتسلسلية القواعد القانونية وبنية الدولة اللبنانية بالإضافة إلى القواعد الأخلاقية التي تسير عمل الإدارة.

*أخلاقية العمل والقانون الجزائي: من خلال نقاش بين الموظفين والمدرب يتعرف الموظفون إلى مفاهيم الشفافية والمحاسبة والمساءلة وتطبيقاتها في مجالات عمل موظفي وزارة المال، إلى دور الرئيس المباشر في عملية الرقابة والمساءلة، وإلى أخطار الفساد وآثاره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما يتطرق إلى توضيح المفاهيم والقواعد الأخلاقية والأعمال التي تمنعها القوانين بالإضافة إلى إجراءات ملاحقة المخالفات.

*التحليل المالي: تعرف هذه الدورة المشاركين على طريقة تحليل البيانات المالية للشركات والمؤسسات كما تسمح بتحديد مستويات التحليل المالي وأبعاده.

*مدخل إلى الضريبة على القيمة المضافة: تقدم هذه الدورة نخة شاملة عن المبادئ العامة للضريبة على القيمة المضافة، ميزاتها، حقول تطبيقها، والتصريحات والتخفيضات مرورا باستحقاقها ونسبها وخبرات البلدان المختلفة لا سيما المجاورة في تطبيق هذه الضريبة.

برامج تدريب طويلة:

*أصول التدقيق والمراقبة في تطبيق أحكام ضريبة الدخل: يتناول برنامج التدريب أصول المراقبة والتدقيق في تطبيق أحكام قانون ضريبة الدخل في أبوابه الثلاثة الرئيسة وينظم البرنامج على مدة ٨ أسابيع بمعدل حلقتين أسبوعياً مدة الحلقة ثلاث ساعات.

*أصول التدقيق والمراقبة في تطبيق أحكام ضريبة الأملاك المبنية: يتناول برنامج التدريب أصول المراقبة والتدقيق في تطبيق أحكام قانون ضريبة الأملاك المبنية ويتقدم البرنامج على مدة ٨ أسابيع بمعدل حلقتين أسبوعياً مدة الحلقة ثلاث ساعات.

*القيادة الإدارية في الإدارة الضريبية: يهدف هذا التدريب إلى تعريف المسؤولين في مديرية الواردات إلى المفاهيم الحديثة للقيادة الإدارية والى شرح مبادئ وتقنيات القيادة والتفويض وتحمل المسؤولية. كما يسمح بفهم دور العمل الجماعي والمسؤوليات القيادية ودور الرئيس المباشر في عملية الرقابة والمساءلة.

*المعايير المحاسبية الدولية: برنامج يعرف بالمعايير التسعة وثلاثين المعترف بها دولياً، يمتد على مدى أسبوع واحد وينظم بالتعاون مع مجمع المحاسبين القانونيين.

*معايير المراجعة الدولية: برنامج يعرف بمعايير المراجعة الدولية، يمتد على مدى أسبوع واحد وينظم بالتعاون مع مجمع المحاسبين القانونيين.

برامج التعاون مع المعهد العربي للتخطيط بالكويت:

*حلقة دراسية حول إدارة الديون الخارجية: تنظم بالتعاون مع العهد العربي للتخطيط (راجع الفقرة 'شركاء في التدريب) ويهدف البرنامج إلى تعريف المشاركين على طبيعة الديون الخارجية (أسبابها/ هيكلها/ أثرها)، وسائل إدارة هذه الديون والاستراتيجيات المتاحة، وبتعريفهم بقضايا ربط إدارة الديون ببرامج الإصلاح الاقتصادي.

*الإصلاح الضريبي: حلقة تنظم بالتعاون مع العهد العربي للتخطيط (راجع الفقرة "شركاء في التدريب").

*التحليل المالي: حلقة تنظم بالتعاون مع العهد العربي للتخطيط (راجع الفقرة 'شركاء في التدريب).

حلقات قصيرة:

*حلقة دراسية حول منظمة التجارة العالمية: تتناول تعريف المنظمة العالمية للتجارة، التفاوض للانضمام إليها، اتفاقيات الانضمام وآثار الانضمام الإيجابية والسلبية، ويلقيها السيد طلال أبو غزالة، رئيس مجلس إدارة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.

*حلقات قصيرة في مواضيع ضريبية: تتناول هذه الحلقات التي تتراوح مدتها من يوم إلى يومين بعض المواضيع الهامة كالتطبيقات المتعلقة باتفاقيات الازدواج الضريبي أو مراجعة لبعض الأحكام الخاصة كالتي تتعلق بالشركات المساهمة والمصارف والمؤسسات المالية وغيرها من المواضيع.

*تطبيق أحكام القانون ٢٢٠ المتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين في لبنان: تهدف هذه الحلقة إلى التعريف بالقانون الجديد رقم ٢٢٠ الخاص بحقوق الأشخاص المعوقين في لبنان بغرض تسهيل معاملاتهم في وزارة المال وإلى خلق الاندفاع لدى الموظفين وتوعيتهم على أهميته وشرح الجدوى الاقتصادية من تطبيقه.

البيانات (أكسيس).

دورات اللغة

تهدف دورات اللغات إلى تمكين مهارات الموظفين اللغوية من خلال تسهيل إتقانهم للغة أجنبية واحدة على الأقل منتشرة في لبنان.

١- دورات في اللغتين الفرنسية والإنكليزية: وهي على عدة مستويات تهدف إلى تحسين مهارات الموظفين اللغوية وتطويرها.

٢- دورات متخصصة في اللغتين الفرنسية والإنكليزية: تهدف إلى تطوير إتقان المصطلحات التقنية في المجال المالي والضريبي والمحاسبي للموظفين الذين يتمتعون بمستوى معرفة متقدم للغتين الفرنسية والإنكليزية يسمح لهم باستيعاب أفضل للمفاهيم الاقتصادية والمالية الجديدة عند مشاركتهم في بعثات تدريب خارج لبنان.

٣- دورات في اللغة الإنكليزية مخصصة لأمينات السر: تهدف إلى تطوير المهارات اللغوية لأمينات السر من خلال الاعتماد على تمثيل الأدوار والعمل الجماعي.

دورات المعلوماتية:

تسهل نشر المعلوماتية في دوائر الوزارة كافة وتعرف الموظفين إلى أكثر برامج المعلوماتية انتشارا.

١- مدخل إلى عالم المعلوماتية: من خلال المتابعة عن كثب، يتعرف موظفو الوزارة غير المطلعين على المعلوماتية إلى المبادئ الأساسية والى نظام التشغيل والبرامج الأكثر استعمالاً (كبرنامجي وورد واكسيل) بالإضافة إلى شبكة الإنترنت.

٢- دورات متخصصة في معالجة النصوص: تسمح هذه الدورة بتفصيل استعمال برنامج معالجة النصوص (وورد) من خلال شرح لكافة أوامره.

٣- دورات متخصصة في المجدولات: يتم تفصيل كافة أوامر برنامج المجدولات (أكسيل) للسماح لمستعملي البرنامج بتنظيم المعلومات في جداول.

٤- رسوم العروض التقديمية: يتم شرح كافة الأوامر والأدوات التابعة لبرنامج باور بوينت لتسهيل إعداد المشاركين للعروض التقديمية.

٥- رسم الهيكليات والبيانات: تعتبر هذه الدورة مدخلا إلى برنامج فيزيو الذي يسمح بإعداد الهيكليات والبيانات.

٦- قاعدة البيانات: تسمح هذه الدورة للمشاركين بتنظيم المعلومات المتوفرة لديهم في قواعد بيانات وبمعالجتها.

٧- دروس متخصصة في قواعد البيانات: يتم شرح وتفصيل الميزات المتخصصة لبرنامج قواعد

٨- مبادئ أساسية لصيانة الحاسوب: في نهاية هذه الدورة القصيرة، يتمكن المشارك من تأمين صيانة جهاز الحاسوب بفضل التطبيقات العملية والنصائح التي تسدى إليه.

البرنامج الزمني للعام ٢٠٠١ (لمحة أولية)

دورات تدريب قصيرة:

كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران
السلطات الدستورية ومبادئ دولة القانون					
أخلاقية العمل والقانون الجزائي		أخلاقية العمل والقانون الجزائي			
التحليل المالي	التحليل المالي				
مدخل إلى الضريبة على القيمة المضافة					
	أصول التدقيق والمراقبة في تطبيق أحكام ضريبة الدخل (٢٤-١-٢٠٠١ حتى ١٦-٣-٢٠٠١)		أصول التدقيق والمراقبة في تطبيق أحكام ضريبة الدخل (٢١-٣-٢٠٠١ حتى ١١-٥-٢٠٠١)		
		أصول التدقيق والمراقبة في تطبيق أحكام ضريبة الأملاك المبنية			
	القيادة الإدارية في الإدارة الضريبية		القيادة الإدارية في الإدارة الضريبية		القيادة الإدارية في الإدارة الضريبية
	المعايير المحاسبية الدولية		معايير المراجعة الدولية		

برامج التعاون مع معهد التخطيط العربي في الكويت

إدارة الديون الخارجية	الاصلاح الضريبي	التحليل المالي			

حلقات قصيرة:

منظمة العمل العالمية					
حلقات قصيرة في مواضيع ضريبية	حلقات قصيرة في مواضيع ضريبية	حلقات قصيرة في مواضيع ضريبية	حلقات قصيرة في مواضيع ضريبية	حلقات قصيرة في مواضيع ضريبية	حلقات قصيرة في مواضيع ضريبية
	تطبيق أحكام القانون ٢٢٠ المتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين في لبنان		تطبيق أحكام القانون ٢٢٠ المتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين في لبنان		تطبيق أحكام القانون ٢٢٠ المتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين في لبنان

دورات اللغة الفرنسية بالتعاون مع المركز الثقافي الفرنسي

	اللغة الفرنسية -مرحلة ابتدائية، متوسطة ومتخصصة -بيروت وطرابلس		اللغة الفرنسية -مرحلة ابتدائية، متوسطة ومتخصصة -بيروت وطرابلس

دورات اللغة الإنكليزية بالتعاون مع الAMIDEAST

	اللغة الإنكليزية -مرحلة ابتدائية، متوسطة ومتخصصة بيروت وطرابلس والبقاع		اللغة الإنكليزية -مرحلة ابتدائية، متوسطة ومتخصصة بيروت وطرابلس والبقاع

دورات المعلوماتية*

مدخل إلى المعلوماتية العامة وتجوز Windows ورد Word وإكسل Excel

* يقوم المعهد حاليا بمسح لحاجات التدريب على المعلوماتية بغرض وضع برنامج تدريب لكامل السنة يشمل البرامج المذكورة أعلاه.

شركاء في التدريب

التعاون مع المعهد العربي للتخطيط في الكويت

نتيجة للجهود التي تبذلها وزارة المالية لتوثيق التعاون بين المعهد العربي للتخطيط في الكويت والمعهد المالي في بيروت واستكمالاً لزيارة وفد المعهد المالي إلى الكويت، تمّ الاتفاق على عقد ثلاث حلقات تدريبية في المعهد المالي، يحييها منسقون من المعهد العربي للتخطيط وتتناول المواضيع التالية:



*إدارة الديون الخارجية (٢٩ كانون الثاني حتى ٣١ كانون الثاني ٢٠٠١): وهو برنامج يهدف إلى تعريف المشتركين بطبيعة الديون الخارجية (أسبابها/هيكلها/آثارها) وبوسائل إدارة هذه الديون والاستراتيجيات المتاحة مثل إعادة الجدولة ومبادلة الديون باسهم الخ. وكذلك ربط إدارة الديون ببرامج الإصلاح الاقتصادي.

*الإصلاح الضريبي (٥ شباط حتى ٧ شباط): يتناول البرنامج تجارب الإصلاح الضريبي وعرض لأشكال الإصلاحات الضريبية ومناقشة لبعض الجوانب الفنيّة المتعلّقة بالإصلاح وآثار تطبيقها بغرض تجنّب السلبيات والأخطاء والاستفادة من التجارب المذكورة.

*التحليل المالي (٢٦ آذار حتى ٢٨ آذار ٢٠٠١): ويهدف إلى تعريف المشاركين بأهم أدوات التحليل المالي وترقية مهاراتهم في مجال تقييم الإنفاق الاستثماري وتحليل الأداء المالي للشركات.

هذا ويتابع المعهد المالي التعاون مع المعهد العربي لاختيار المرشحين من موظفي وزارة المال لحضور الدورات التدريبية المختلفة التي تعقد في مقر المعهد العربي في الكويت.

وقد وافقت اللجنة العلمية في المعهد العربي مطلع العام ٢٠٠١ على ترشيح الموظفين التالية أسماؤهم:

-السيد جورج بو فرنسيس (مراقب رئيس في مالية الشمال) لحضور برنامج سياسة دعم القدرة التنافسية المنعقد خلال الفترة من ١٣ حتى ١٧ كانون الثاني ٢٠٠١،

-السيد نزار حجاوي (مراقب مالي في مديرية المحاسبة العامة) لحضور برنامج الأساليب المالية لتقييم المشروعات خلال الفترة من ١٣ حتى ١٧ كانون الثاني ٢٠٠١،

-السيد أسعد قاسوف (مراقب رئيسي في مالية البقاع) والسيد عبد الرحمن الغزاوي (مراقب ضرائب في مالية الشمال) لحضور برنامج إدارة الديون الخارجية خلال الفترة من ٢٠ حتى ٢٤ كانون الثاني ٢٠٠١،

-السيد ربيع علم الدين (مراقب ضرائب في بيروت) لحضور برنامج تحليل النظام الجديد للتجارة العالمية خلال الفترة من ٢٧ حتى ٣١ كانون الثاني ٢٠٠١،

هذا وقد قامت جميع البعثات بتحضير التقارير المطلوبة للحضور والمشاركة. كذلك قامت البعثات عند عودتها بتحضير تقارير أوجزت أعمال الدورة وما اكتسبه الموظفون من معلومات.

وإذ يهنئ المعهد المالي الموظفين الذين حضروا هذه الدورات على جهودهم في إعداد هذه التقارير وعلى مناقبيتهم وجديتهم التي ميزتهم عن باقي المشاركين في الدورة، يشكر المعهد العربي للتخطيط على تعاونهم الدائم ويأمل بتوثيق علاقته مع المعهد العربي متطلعاً إلى إنجاز المزيد من البرامج المشتركة بين المؤسستين.

انطباعات المتدربين في المعهد العربي للتخطيط بالكويت

شارك كل من المراقبين الرئيسيين السادة نوفل عريضة، جورج الغزاوي، عبدالله بن رجحان والقاضي الحلبي بالدورات التي يجريها المعهد العربي للتخطيط في الكويت بالتعاون مع المعهد المالي فكانت لهم الكلمة التالية:

ان المعهد العربي للتخطيط في دولة الكويت كان ولا يزال على مر السنين مركزاً متميزاً في العالم العربي لتدريب وتطوير القدرات والكفاءات العربية.

وهذا ما لمسناه من خلال الدورات التي شاركنا فيها وذلك كونها كانت دورات فائدة ومفيدة تركت لدى كل منا الانطباع الجيد واعطتنا الامل الكبير بان امتنا العربية تملك القدرات

الإحصاءات والرياضيات التطبيقية


شادي ابو شقرا

دورة تدريبية في مصرف لبنان

نظّمت مديرية الإعداد والتوجيه في مصرف لبنان دورة تدريبية إبتداءً من ٢٠٠٠/١١/٢٧ ولمدّة خمسة أيام وتناولت هذه الدورة موضوع 'الإحصاءات والرياضيات التطبيقية'.

شارك في هذه الدورة أفراد من مديريات وفروع مصرف لبنان، لجنة الرقابة على المصارف، وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، إدارة استثمار مرفأ بيروت، وزارة المالية، بنك السودان وبنك الكويت المركزي. وحاضر في الدورة ممثلا مديرية الإحصاء التابعة لمصرف لبنان السيّدان شكري مونس وميشال سلامة.

كانت مشاركة وزارة المالية والمعهد المالي خطوة لافتة في مجال تطوير الموارد البشرية مما يساهم في تفعيل الممارسة الإدارية في وزارة المالية، ويرتد إيجابياً على الفرد فيما تزيد المشاركة في حوافزه وطموحه ليصبح عنصراً منتجاً لإدارته.

تشهد الوزارة اليوم ما لم تشهده في أي وقت مضى. فخلال السنوات المنصرفة أدى المعهد المالي دوره على أكمل وجه عن طريق تدريب وتطوير العنصر البشري داخل وزارة المالية بالتحديد، مما حسّن أداء الوزارة بصورة عامة. وفي إطار خلق وحدة الأبحاث والتحاليل الضرائبية، استفاد أربعة موظفون جدد من هذه الدورة وهم: شادي أبو شقرا، حسن حمدان، شربل شدراوي ونكول كرباج. وقد ساهمت الدورة في تدريبهم على طرق الإحصاء التطبيقية وتعزيز مهارتهم الفردية في هذا المجال. كما تناولت الدورة مواضيع أخرى متعلقة بالإحصاءات وبالإجراءات العملية المتعلقة بها*.


مركز التدريب في مصرف لبنان

* Descriptive statistics, Crosstabulation and measure of association, Describing subpopulation differences, Multiple response analysis, Sampling and sampling distribution

شادي أبو شقرا
مديرية الواردات

حلقة دراسية حول "الاتفاقيات الدولية لتفادي الازدواج الضريبي" في عمان


مدير الواردات وليد الخطيب والمراقب هيثم بيرقدار

تم تنظيم حلقة دراسية حول 'الاتفاقيات الدولية لتفادي الازدواج الضريبي في عمان في الأردن، بحضور عشرة بلدان عربية لا سيما مصر، الأردن، لبنان، المغرب، عمان، فلسطين، المملكة العربية السعودية، قطر، تونس واليمن. وساعد على إنجاح هذه الحلقة تنسيق ومشاركة من مديرية الضريبة على الدخل في الأردن.

وقد مثل لبنان في هذه الحلقة وفد تألف من كل من مدير الواردات الأستاذ وليد الخطيب، ومراقب الضرائب (ضريبة الدخل – جبل لبنان) الأستاذ هيثم بيرقدار. وتميزت الوفد اللبناني بعرضه الإلكتروني للنظام الضريبي والمستجدات فيما يخص اتفاقيات ازدواج الضرائب، كما شارك الوفد في النقاشات وفي الاقتراحات النهائية التي تلتها.

تمحور المؤتمر حول الخبرة الألمانية في الاتفاقيات المعقودة لتفادي الازدواج الضريبي. وحاضر خلاله الأستاذ مايكل كروس من وزارة المالية في ألمانيا والأستاذ أحمد خان وهو خبير باكستاني يعنى بالاتفاقيات لتفادي الازدواج الضريبي وببرامج الإصلاح الضريبي، فعرضا المواضيع التي تناولها المؤتمر وشرحا التفاصيل الدقيقة مجيبين على أسئلة الحضور، وكان النقاش بنّاء فقد سمح للحضور تبادل الخبرات والإطلاع على نوعي الاتفاقيات المعهودين وهما نموذج اتفاقيات الأمم المتحدة UN ونموذج مشروع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD.

غير أن الاتفاقيات الدولية لتفادي الازدواج الضريبي والتهرب من الضرائب، وبالرغم من بروز أهميتها منذ الستينات من خلال إتفاقية أولى وقّعها لبنان مع فرنسا، غابت متابعتها بسبب الحرب وظروف الاحتلال وأعيد العمل لإحيائها منذ العام ١٩٩٤ عبر جولات مفاوضات كثيرة التعقيد والصعوبة وطويلة المراحل، أصرّت وزارة المال على خوضها لأهمّيتها في تشجيع الاستثمار والتبادل التجاري.

ومن الهام بمكان اضطلاع موظفي وزارة المال، لا سيما مراقبي الضرائب على هذه الاتفاقيات ومراجعة أحكامها ونصوصها في حال واجهوا حالة من الازدواج الضريبي.

هيثم بيرقدار
مراقب ضرائب

جديد وزارة المالية

مديرية الواردات تتجدد

منذ فترة طويلة، يجري عمل صامت ودؤوب في واحدة من أكثر مديريات وزارة المالية أهمية من حيث العلاقة مع الجمهور والأثر المالي والاقتصادي على خزينة الدولة. وقد بدأت ثمار هذا العمل تظهر في اتجاه تحقيق حلمنا جميعاً في إدارة حديثة، ممكننة، تسهل حياة المواطنين وتزيد من وعيهم لواجباتهم وارتباطهم ببلادهم. ومن مر مؤخراً بمديرية الواردات قد لاحظ الفرق إن لناحية تنظيم الطابقين الأول والثاني الخاصين باستقبال المواطنين الحاملين معاملاتهم وتصاريحهم، أو بتعاطي المراقبين من خلف الشبابيك المتخصصة، أو من خلال توافر الأدلة والكتيبات مجاناً للجمهور. وكل ذلك بفضل عزم أهل وزارة المال وإدارتها التي تنفض عنها غبار الماضي إلى غير رجعة وإصرار قادتها وفي طليعتهم وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة ومدير عام المالية العامة السيد ألان بيفاني ومدير الواردات السيد وليد الخطيب ومساندة وتعاون المشروع الكندي للإصلاح الضريبي الذي بفضله بدأت عملية تغيير عميقة ومستدامة.

وضمن الإنجازات المحققة، ذكرت لنا رئيسة وحدة المعلوماتية في المشروع الكندي السيدة منال الأسير ما استطاع المكلفون ملاحظته من تقدم في الخدمة وتسهيل لمعاملاتهم، كما أشارت إلى الأعمال التي تنجز 'وراء الكواليس ومنها إعادة تأهيل قواعد البيانات المتعلقة بالمكلّفين وإدخال المعلومات المستخرجة من التصاريح بشكل مفصّل وإلكتروني. هكذا، وفي إطار تفعيل خدمة المكلفين، أصبح في كل من الطابقين الأول والثاني من مديرية الواردات ١٢ شباكاً لخدمات الجمهور يستقبل عندها المراقبون المكلفين لتسهيل معاملاتهم ويساعدونهم في إتمامها مخففين بذلك عبء الانتظار عليهم.

يستقبل الطابق الأول كافة معاملات المكلفين (باستثناء تصاريح الضريبة). يذهب المكلف لأي شباك وينهي هنالك معاملته على الفور أو يحدد له موعد للمراجعة في حال كانت تحتاج المعاملة إلى درس. نشير إلى أن المكلف كان في الماضي يمر من طابق إلى طابق ويهدر وقته لمتابعة معاملته في حين أنه لا يحتاج اليوم إلا لدقائق معدودة لإنهاء المعاملة.


إرشاد المكلفين في الطابق الأول

كذلك فإن المواطن الذي يحتاج الاستعلام عن موضوع ما يستطيع أن يلجأ إلى مكتب الاستشارات في الطابق الأول من مديرية الواردات الذي وضع لخدمة المواطن وعلى رأسه المراقب الرئيسي الآنسة باسمة أنطونيوس المميزة بلطفها وابتسامتها، يساندها فريق من ١٦ مراقب، منهم ستة مراقبين من المعينين الجدد في ملاك وزارة المالية. وقد فعّلت المديرية بشكل أساسي مكتب الشكاوى وزودت جميع الشبابيك بالكتيبات وبالدليل الخاص للمواطن.


مكلفون عند شبابيك الطابق الثاني

بالنسبة للطابق الثاني، فهو يستقبل تصاريح الضريبة. وبذلك أصبح المواطن يمر بشباكين فقط لا غير لإنهاء تقديم التصريح والدفع بينما كان في الفترة الماضية يتأرجح من طابق إلى آخر عند خمس مكاتب مختلفة لتسليم التصريح وتسديد الضريبة المتوجبة عليه. نشير إلى أن مديرية الواردات تسعى لتسهيل أكبر للمعاملات من خلال إمكانية سداد المستحقات في المصارف التجارية، وفي هذه الحال لا يعود على المواطن إلا الحضور لمرة واحدة إلى شباك واحد.

من ناحية أخرى، فالعمل جار على قدم وساق لإدخال كافة المعلومات المتوفرة في التصاريح الضريبية بواسطة نظام الواردات الممكنن TTAS SIG وتتم إعادة تأهيل قواعد البيانات المتعلقة بالمكلّفين، علماً أنه تم إجراء مسح شامل منذ العام ١٩٩٧ وحتى ١٩٩٩، مما سيساعد على إحصاء المعلومات حول المكلفين والتأكد من صحتها ومن وجود تصريح عن كل الأشخاص والشركات التي ينبغي أن تصرح عن تكليفها، وسيساعد على ذلك الاستناد إلى مصادر خارجية من وزارات مختلفة ونقابات وغيرها.

لقد وضعت مديرية الواردات أهدافا وعناوين كبيرة للعام ٢٠٠١، أهمها:

* تطوير خدمات الاستشارات عبر الهاتف،
* إدخال نظام الاستشارات عبر البريد الإلكتروني،
* استقبال التصاريح عبر البريد،
* وتوفير جداول التكليف في الوزارة بعد طول غيابها.

كما يجري العمل على خطة لتوسيع نطاق خدمات المكلفين وتطبيقها في باقي المناطق، على غرار مديرية الواردات في بيروت.

مقابلة مع رئيسة وحدة المعلوماتية في المشروع الكندي CRC- SOGEMA Domestic Tax Reform Project السيدة منال الأسير

جديد وزارة

نهار شبابي في المعهد المالي

"الشباب: في قلب التنمية أو على هامشها؟ "الشباب وأخلاقية الخدمة العامة "دور الشباب في التغيير في القطاع العام"، ثلاثة محاور شكلت مواد لأسئلة كبيرة حول الحاضر والمستقبل في بلدنا وملأت أروقة وأدوار المعهد المالي يوم الجمعة في ٢٧ تشرين الأول ٢٠٠٠.

بهذه الأسئلة و بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي كان قد أصدر في العام ١٩٩٩ تقرير التنمية البشرية في لبنان بعنوان 'الشباب والتنمية، شاء المعهد المالي أن يختتم الدورة التدريبية التي نظمها لـ ١٣٢ شابة وشاب من المعينين حديثا في ملاك وزارة المالية بصفة مراقبي ضرائب ومحاسبين ومحتسبين. وقد كان المعهد قد استضاف طيلة ٩ أسابيع (من ٢٠٠٠/٨/٢١ وحتى ٢٠٠٠/١٠/٢٧)، نخبة الشباب اللبناني هذه، ودربهم على مجموعة مواضيع تناولت كافة أوجه عمل الوزارة ومبادئ المالية العامة والمحاسبة والنظام الضريبي وأصول العمل الجماعي والتواصل بالإضافة إلى اللغات وأنظمة المعلوماتية وغيرها من المواضيع.

وبنهاية البرنامج التدريبي قام المتدربون بمشاريع دراسات ورسوم وغيرها استعرضوها مع ضيوف المعهد خلال النهار الشبابي وناقشوها مع زملاء لهم. ثم انتقلوا بها وبالهموم التي تشغل بالهم إلى قاعات الحوار ليشاركوا الاختصاصين المدعوين لإحياء النقاشات هذه الهموم.



١. استضافت حلقة 'الشباب: في قلب التنمية أو على هامشها؟ كل من السيدات والسادة: يوسف الخليل، من مصرف لبنان، نيقولا شماس، إقتصادي، رمزي سلامة، خبير تربوي في مكتب الأونيسكو، عبير جابر، إعلامية من جريدة السفير، وإيف دوسان، ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان. وبعد مداخلة قصيرة لكل منهم تركز النقاش في هذه الحلقة حول التربية والتعليم الذي يتلقاه الشباب اللبناني وفرص العمل المتاحة لهم وهم الهجرة الذي يؤرقهم.



٢. أما حلقة 'الشباب وأخلاقية الخدمة العامة: فقد ضمت كل من السيدات والسادة: جينا شماس، مستشارة اقتصادية في رئاسة الجمهورية وعضو الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، الرئيس فيليب خير الله، قاضي وعضو الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، زياد بارود، محام ومحاضر في جامعة الروح القدس ممثلا لمنظمة (Lebanon Chapter - Transparency International) وجواد عدرا، المدير التنفيذي لشركة الاستشارات: "المعلومات الدولية". وتركز النقاش حول أخلاقية العمل والقوانين التي ترعى حقوق وواجبات الموظف في القطاع العام، والعلاقة مع المواطنين والقطاع الخاص، ودور المجتمع المدني في محاربة الفساد، بالإضافة إلى عبء الفساد على الاقتصاد اللبناني وموقف اللبنانيين منه عامة.



٣. أما الحلقة الأخيرة وهي حول "دور الشباب في التغيير في القطاع العام"، فقد استقطبت اهتماما خاصا من خلال مشاركة مدير عام المالية العامة السيد ألان بيفاني وهو رمز شبابي للوزارة، بالإضافة إلى كل من السيدات والسادة: سمير قصير، إعلامي بارز من جريدة النهار، إلهام كلاب بساط، المركز الدولي للعلوم الإنسانية – أونيسكو، أنطوان مسرة، محاضر في الجامعة اللبنانية، وممثل عن مجموعة الموظفين الجدد هو السيد شربل شدراوي الذي نقل بصوت عال هموم المجموعة إلى الحضور. تركز النقاش حول توزيع الأعمار في الخدمة العامة وانتقال المعرفة بين الأجيال المختلفة وكيفية التجديد مع الحفاظ على الذاكرة المؤسساتية للإدارة اللبنانية والنظرة الجديدة للقطاع العام في الألفية الثانية ولمفهوم الخدمة العامة في ظل العولمة والتطورات التكنولوجية المستخدمة في الإدارات العامة لخدمة الجمهور.



وفي نهاية المطاف أجمع الحضور الذي تميز بمشاركة بعض نواب من البرلمان اللبناني وسفراء دول ومنظمات دولية وقطاع عام وخاص وأساتذة جامعات واختصاصيين ومجتمع مدني وإعلاميين، على حيوية هذه المبادرة وعلى الانفتاح الذي ميز ويميز وزارة المال في مسعاها لبناء كادر بشري مميز والارتقاء بمفاهيم الخدمة العامة. كما تمنى الحضور على الشباب الذي يدخل هذه الإدارة بحماس وأفكار جديدة حظا سعيدا في مواجهة التحديات التي تنتظرهم وفي العمل والسهر من أجل التغيير مذكرا إياهم بأهمية العمل الجماعي والنزاهة واحترام المواطن من أجل بناء وطن المستقبل.

آخر إصدارات العام ٢٠٠٠: نجاح للبنان

نجاح إصدار باليورو لمصلحة الدولة اللبنانية

تنفيذا لبرنامج الاستدانة الخارجية، قامت وزارة المالية بتاريخ ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٠ بإعادة فتح الإصدار السابق بعملة اليورو الذي يستحق في آذار العام ٢٠٠٤ بمبلغ ٢٥٠ مليون يورو، ليصبح مجموع الإصدار (بما فيه المبالغ المكتتبة العام الماضي) ٥٥٠ مليون يورو. قام بإدارته هذا الإصدار مصرف كومرس بنك الألماني وهو من اكبر المصارف الأوروبية، وبلغت حصة المصارف اللبنانية من الاكتتاب ٧٠٪ والمصارف غير اللبنانية ٣٠ ٪ وذلك رغم الوضع الإقليمي المضطرب. وجاءت هذه العملية على غرار عملية إعادة فتح الإصدار بالدولار الأميركي استحقاق عام ٢٠٠٩ الذي أطلق في تشرين الأول من العام الماضي وأعيد فتحه في تموز عام ٢٠٠٠.

وعلى الرغم من الظروف الصعبة المحلية والإقليمية وفي الأسواق الدولية وما رافقها من تطورات أخيرة، فان نتائج الإصدار وشروطه جاءت لتؤكد الصدقية الائتمانية الكبيرة التي يتمتع بها لبنان، كما يدل عليه حجم الطلب وعائد الإصدار، خصوصا وان الهامش المدفوع فوق فوائد اليورو لم يتجاوز ٣١٧ نقطة والعائد للمكتتب هو ٨،٢٣٪ وهو ما يمثل التكلفة للدولة اللبنانية وهي تكلفة اقل من التي تترتب على الإصدارات بالدولار الأميركي مع الإشارة إلى أن الفوائد على اليورو قد ارتفعت في الآونة الأخيرة.



يذكر أن هذه العمليات تزيد من السيولة المتوافرة في السوق بالنسبة إلى الإصدارات اللبنانية مما يساعد على توسيع قاعدة المكتتبين.

والجدير ذكره، إن الدولة اللبنانية كانت أول دولة تقوم بإصدار بالعملة الأوروبية بمبلغ ٣٠٠ مليون يورو في آذار العام ١٩٩٩ وذلك ضمن سياسة وزارة المالية التي تقضي في تنويع مصادر التمويل وأدواتها وتوسيع قاعدة المكتتبين في سندات الخزينة الدولية. والإصدار الذي يأتي ضمن السياسة نفسها هو أول عملية استدانة باليورو لهذه السنة بعد أن نجحت الوزارة في شهر أيلول المنصرم بإصدار سندات بالدولار وبفائدة عائمة إلى جانب سندات بفائدة ثابتة (راجع حديث المالية رقم٩).

نجاح آخر إصدارات سندات الخزينة بالدولار الأميركي

أصدرت وزارة المال وبنجاح، بتاريخ ٧ كانون الأول ٢٠٠٠، سندات خزينة بالدولار الأميركي بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار، بعدما كانت قد حددت في وقت سابق قيمة الإصدار ب ٣٠٠ مليون، مما يعني أن العرض فاق الطلب ب ١٠٠ مليون دولار. يذكر انه الإصدار الأول منذ تشكيل الحكومة الجديدة، وقد اعتبر ناجحاً جداً على رغم الظروف الصعبة المحلية والإقليمية وما رافقها من تقلبات في الأسواق بعد الأزمة في الأرجنتين وتركيا، مما يؤكد على الصدقية الائتمانية الكبيرة التي يتمتع بها لبنان، بحسب ما جاء على لسان وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة. وكانت وزارة المال قد أعلنت قبل شهر إطلاق الإصدار بإدارة مؤسستين دوليتين "جي بي مورغن" الأميركية التي تدخل لأول مرة في الإصدارات الأميركية وشركة "كريدي سويس فيرست بوسطن"وحددت أسعار الفائدة للإصدار على أساس هامش قدره ٤٢٠ نقطة فوق فائدة سندات الخزينة اللبنانية لمدة أربعة سنوات وبمعدل فائدة ٩,٥٪. وقد جاء نجاح هذا الإصدار نتيجة لاتصالات سابقة أجراها رئيس الحكومة خلال جولته العربية الأخيرة، ولجولة تسويق في كل من جدة والرياض والبحرين، شارك فيها بالإضافة إلى المؤسستين المكلفتين إدارة الإصدار كل من "بي أن بي باري با" (BNP-Paris Bas) ودوتش بنك (Deutch Bank) "سولومون سميث بارني –سيتي بنك". وقد بلغت حصة الشرق الأوسط من الاكتتابات ٢٥٪، بالإضافة إلى ١٠٪ في أوروبا و٦٥٪ في المصارف اللبنانية. وقد كان حجم الإقبال العربي جيداً، لا سيما الخليجي مع دخول أحد ابرز المصارف السعودية (البنك الأهلي التجاري) بمبلغ ٥٠ مليون دولار، بالإضافة إلى مصارف سعودية وإماراتية، وبقي إقبال المصارف اللبنانية الأساسية مستقرا قياسا مع الإصدارات السابقة لهذا العام وأبرزها اكتتابات لبنك لبنان والمهجر (٦١ مليون دولار) وبنك عودة الذي كان رفع اكتتاباته من ٥٠ إلى ٦٠ مليون دولار، إضافة إلى اكتتابات مماثلة لبنك بيبلوس، في حين توزعت الاكتتابات الأخرى على كل من المؤسسة العربية المصرفية، البنك العربي، بنك البحر المتوسط، سارادار، الاعتماد اللبناني، فرانس بنك، ميدل ايست كابيتال غروب وشركة لبنان المالية. وبهذا الإصدار وهو الأخير لعام ٢٠٠٠، بات مجموع إصدارات اليوروبوند الرسمية يبلغ قرابة ٥ مليارات و ٧٧٤ مليون دولار أمريكي.



ومع هذا الإصدار

الأخير، بقيت الاستدانة الخارجية لهذه السنة بمستوى المليار و ٨٠٠ مليون دولار منها حوالي مليار نصت عليه موازنة العام ٢٠٠٠ التي أجازت للحكومة إصدارها لإعادة هيكلية المديونية العامة واستبدال الدين الداخلي بالليرة اللبنانية بدين خارجي ضمن نسبة محددة بالعملات الأجنبية، حيث أن كلفتها على الخزينة أدنى وفترة إستحقاقها أطول وحوالي ٨٠٠ مليون دولار هي استحقاقات حصلت خلال العام. وهكذا بات حجم الدين الخارجي اللبناني حاليا حتى شهر تشرين الثاني وبحسب أرقام مصرف لبنان ٩,٧٨٧ مليار ليرة لبنانية، ما يشكل حوالي ٢٧٪ من إجمالي الدين العام البالغ حوالي ٣٦,٧٢١ مليار ليرة (حوالي ١٤٨٪ من إجمالي الناتج المحلي) وتسعى الحكومة إلى أن يصل الدين الخارجي إلى حدود ثلث إجمالي الدين العام.

اخيراً إن الإقبال على الإصدار جاء ليشكل ثقة ببرنامج الحكومة الجديدة والعلاجات المطروحة وقد تجاوبت الأسواق مع عناوينها الاقتصادية لا سيما الخصخصة.

ملاحظة: لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع ولمتابعة أخبار آخر الإصدارات، يمكنكم مراجعة موقع الوزارة على الإنترنت:

www.finance.org.lb

علقت وكالة رويترز على نجاح الحكومة في إصدارها الأخير قائلة:

"(...) عززت سمعته كأكبر جهة لإصدار السندات في الشرق الأوسط وكدولة قادرة على ضمان الاقتراض بأسعار فائدة افضل من دول تتمتع بتصنيف ائتماني أعلى منها. ونجح الإصدار الذي تبلغ مدته ٤ سنوات وفائدته ٩.٥٪ بالنسبة إلى لبنان الذي منحته مؤسسة 'موديز' تصنيف (B1) ومؤسسة 'ستاندرد اند بورز" تصنيف (+B)".

تعرفة جمركية جديدة لمرحلة جديدة

دخلت التعرفة الجمركية الجديدة حيز التطبيق بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١، أي بعد حوالي ٤٨ ساعة من موافقة مجلس الوزراء على تخفيض التعرفة الجمركية بغرض تشجيع الحركة الاقتصادية. وقد شهدت دوائر مرفأ بيروت اجتماعات وخطوات مختلفة لهذه الغاية وأعطيت التوجيهات لتسهيل إخراج البضائع وتسهيل المعاملات كما أعلنت إدارة مرفأ بيروت عن تدابير عملية كتمديد دوام العمل إلى العاشرة ليلاً والعمل كافة أيام الأسبوع. من جهة أخرى عكفت إدارة الجمارك على إعداد الإجراءات العملية والتطبيقية لمباشرة تنفيذ قرار مجلس الوزراء وفقا للجداول والبنود الخاصة لكل سلعة ومددت دوام العمل اليومي لتسهيل عملية سحب البضائع من المرفأ وتمكين التجار من سداد الرسوم المترتبة على سلعهم بناء على قرار من وزير المال الأستاذ فؤاد السنيورة الذي قام بجولة بتاريخ ٢ كانون الأول ٢٠٠٠ إلى مرفأ بيروت، يرافقه وزير المال السوري محمد خالد المهايني وهو أشار إلى أن "هذه الخطوة هي مقدمة لعدد آخر من الإجراءات التي ستتخذ في المستقبل والآيلة إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وتعجيل العمل وتبسيطه وتحقيق تعاون وثيق بين الإدارة والمواطنين".

للمزيد من التفاصيل حول القانون الجديد والتعرفة، الرجاء مراجعة المقالة في ركن الجمارك علماً أن كافة المستندات متوفرة في المكتبة المالية لمن يرغب بالاضطلاع عليها وكذلك على صفحة الإنترنت الخاصة بالجمارك اللبنانية www.customs.gov.lb

لبنان على رأس مجموعة ال ٢٤

انتخب لبنان على رأس مجموعة دول ال ٢٤ لمدة سنة، وذلك في الاجتماع السنوي الذي عقدته المجموعة في وقت سابق في مدينة جنيف. ومثل لبنان في الاجتماعات المدير العام للمالية العامة السيد ألان بيفاني الذي أعلن أن المجموعة ستعقد اجتماعها الثاني العام المقبل في بيروت بعد اجتماعها الأول المقرر مبدئياً في العاصمة الأميركية. ولفت إلى ان أهمية وجود لبنان على رأس المجموعة تتمثل بإمكان تنظيم الدورات وطرح محاور النقاش الخاص بها بالإضافة إلى التظاهرة التي يشكلها وجود ٢٤ دولة نامية في العاصمة بيروت وما لذلك من آثار ايجابية على صعيد تعزيز دور لبنان ومكانته في المنطقة. كما أشار إلى ان مجموعة ال ٢٤ تبحث في تنسيق المواقف وتوحيدها في ما بينها تجاه القضايا التي تتناول علاقة هذه الدول مع المؤسسات الدولية لا سيما البنك وصندوق النقد الدوليين.

عن صحيفة السفير، ١٢ تشرين الأول ٢٠٠٠

تعديل موازنة العام ٢٠٠١

استردت وزارة المال مشروع قانون الموازنة للعام ٢٠٠١ الذي كانت إحالته الحكومة السابقة على مجلس النواب بغرض إدخال بعض التعديلات التي تتوافق مع الرؤية الاقتصادية للحكومة الحالية.

بلغت أرقام مشروع قانون الموازنة للعام ٢٠٠١، ٩٩٧٥ مليار ليرة لبنانية مقارنة مع ٩٠٥٥ مليار ليرة لبنانية للمشروع السابق، فيما بلغت مع أرقام الموازنات الملحقة (مديرية اليانصيب الوطني، المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري، الاتصالات) ١١١٧٧ مليار ليرة.
قدرت الواردات المنتظرة (الإيرادات الضريبية وغير الضريبية من مجموع الجزء الأول) بنحو ٤٩٠٠ مليار ليرة لبنانية أي بعجز بلغ ٥٠٧٥ مليارا بما نسبته ٥٠،٨٪ (٥٧٨٠ مليار ليرة لبنانية مجموع الإيرادات في المشروع السابق). وتميز المشروع الحالي بعدم وجود الجدول رقم ٩ أي بعدم فرض ضرائب جديدة. وكانت وزارة المال قد أدخلت في هذا المشروع بعض المستحقات التي لم تلحظ في المشروع السابق وهي، الاستدانة لصالح مجلس الإنماء والأعمار وصندوق المهجرين بما يوازي ٦٦٦ مليار ليرة، إضافة إلى ٢٠٠ مليار ليرة عبارة عن زيادة في خدمة الدين. وبذلك، يكون المشروع المقدم قد زاد فعليا بمجموعه العام نحو ٥٤ مليار ليرة وان كانت أرقامه قد ارتفعت بحدود ٩٢٠ مليار.
ويلاحظ أن أهم عناوين القانون المطروح هي:

*الإجازة للحكومة (المادة الخامسة من الفصل الأول) وفي إطار إعادة هيكلة الدين العام، إصدار سندات خزينة بالعملات الأجنبية بحدود قيمة ملياري دولار أميركي على أن تستعمل هذه الأموال لإعادة تمويل استحقاقات الديون الخارجية و/أو لتحويل ما يعادل قيمتها من الدين العام بالليرة اللبنانية إلى عملات أجنبية.

*بلغت اعتمادات الدفاع الوطني والأمن والعدل ما مجموعه ٣٧،٧٪ من مجموع الموازنة الحالية من دون احتساب الديون المتوجبة الأداء (أي بنسبة زيادة ٦٠٪ للدفاع الوطني و٥٤٪ للأمن والعدل مقارنة بموازنة ٢٠٠٠، ويعود سبب هذه الزيادة إلى إدراج الاعتمادات الخاصة بمعاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة في الوزارات المتخصصة بدلاً من إدراجها بشكل إجمالي في وزارة المالية).

*بلغت موازنة الصناعة والطاقة والزراعة والإسكان ٢،٨٪ من مجمل النفقات من دون الدين العام.

*يلاحظ غياب لتحديد عائدات الدولة من التخصيص.

*الإجازة (المادة العشرون من الفصل الأول) للحكومة تنفيذ مشروع طريق مرفأ بيروت–المديرج المعروف بطريق الشام٢ بواسطة التمويل الذاتي (BOT) (تشييد، تشغيل، تحويل).

*أجازت المادة التاسعة عشرة من الفصل الأول نقل اعتمادات مخصصة للدعاية والتسويق في الخارج بقرار من وزير المالية بعد تأشير المراقب المركزي لعقد النفقات إلى سائر أبواب الموازنة وفقا للحاجة، بناء لطلب الوزير المختص وموافقة رئيس مجلس الوزراء.

*لحظ الفصل الثاني ثمانية قوانين برنامج وتعديلاتها منها قانونين لوزارتي الطاقة والمياه (١٢٠٠ مليار ليرة) والأشغال العامة والنقل (١٧٦٧ مليار ليرة)، قانون لأبنية الجامعة اللبنانية في البقاع (٥ مليار)، قانون لسراي بنت جبيل (٥ مليار)، قانونين لقصري العدل في صيدا (٥ مليار) وطرابلس (١،٢ مليار ليرة)، قانون لمشاريع التحريج (٢٥ مليار ليرة) وقانون لترتيب منطقة الضاحية الجنوبية الغربية لمدينة بيروت (١٥٠ مليار)، يجاز للحكومة عقد كامل اعتماداتها قبل توفر اعتمادات الدفع في الموازنة.

*أفند الفصل الثالث لعدد كبير من التعديلات الضريبية والإعفاءات منها تعديل المادة ٣٠ من قانون ضريبة الدخل، تخفيض رسم التسجيل لدى مصلحة حماية الملكية الفكرية وكذلك رسم الطابع المالي على العلامات الفارقة التي توضع بواسطة شبكة الإنترنت (.com.lb) بنسبة ٥٠٪ بعد التثبت من حصول صاحبها بصورة قانونية على موقع على الشبكة، بالإضافة إلى إعفاء كافة عمليات التسليف المصرفية مهما كانت آجالها ومهما كان شكلها القانوني من رسم الطابع المالي، والى فصل رسم عقود التأمين على الحياة عن رسم التركة وغيرها من التعديلات.

*خصص الفصل الرابع لمواد متفرقة، منها الخاص بتلفزيون لبنان وتنظيم قطاع الإعلام، وإيرادات سباق الخيال وإجازة إنشاء يانصيب يسمى (Tele-betting) للمراهنة على نتائج أحداث والعاب ومباريات رياضية يلزم بطريقة استدراج العروض وغيرها من المواد.

اتفاقيات تلافي الازدواج الضريبي

ما هو الازدواج الضريبي؟

الازدواج الضريبي (القانوني) هو، وبشكل سهل ومبسّط، تكليف نفس المكلف بنفس نوع الضريبة مرتين على ذات المبلغ وفي ذات المهلة. يعالج الازدواج الضريبي القانوني بواسطة اتفاقيات ثنائية بين الدول. والهدف من هذه الاتفاقيات هو تشجيع التبادل التجاري بين دولتين ودخول رؤوس الأموال والتكنولوجيات من غير الخضوع إلى ضريبة مزدوجة من جهة، وتفادي التهرب من الضرائب من جهة أخرى، بواسطة تنسيق إداري بين إدارات الموقعين.

-ماذا فعل لبنان في هذا المجال؟

لتاريخ اليوم، فاوض لبنان، ممثلاً بوزارة المالية، ووقع بالأحرف الأولى على اتفاقيات مع ٣٠ دولة، ١٤ منها وقعت وأقل من ١٠ سارية المفعول. (راجع اللائحة الملحقة)

اتفاقية تفادي الازدواج الضريبي و التهرب من الضرائب

حتى تاريخ ٢٠٠٠/٩/١٥	اتفاقيات موقعة بالأحرف الأولى	اتفاقيات موقعة	اتفاقيات مبرمة*	اتفاقيات سارية المفعول**
أرمينيا		٩٨/٩/١٦	٩٩/٢/٢٣	
البحرين	١٩٩٩/٨/٢٥			
بلجيكا	١٩٩٩/٥/٢٨			
بلغاريا	١٩٩٨/٦/١٧	٩٩/٦/١	٩٩/١٠/٢٥	
كندا	١٩٩٨/٤/١	٩٨/١٢/٢٩		
كوبا	٢٠٠٠/٥/١٢			
تشيكيا		٩٧/٨/٢٨	٩٩/٦/١٤	٢٠٠٠/١/٢٤
مصر		٩٦/٣/١٧	٩٦/٧/٢٤	٩٨/٣/٢٢
فنلندا	٢٠٠٠/١/١٣			
فرنسا			٦٣/٨/٢٣	
ألمانيا	٢٠٠٠/٩/١٤		٦٢/٧/٢٤	
إندونيسيا	٩٨/٧/٢			
إيران			٩٩/٢/٢٣	
إيطاليا	٩٩/١١/١٠	٩٨/١٠/٢٢		
الكويت	٩٨/٤/٢٤			
مالطا	٩٧/٧/٤		٩٩/١٠/٢٥	
المغرب	٩٨/٥/٢٩	٩٩/٢/٢٣		
النارويج	٩٨/٣/٥			
الباكستان	٩٦/٨/٢٣			
بولونيا	٩٦/٦/٣			
قطر	٩٩/١١/١٨	٩٩/٧/٢٦		
رومانيا				٩٧/٤/٦
روسيا		٩٥/٦/٢٨	٩٧/٧/٢٤	
سلطنة عمان	٢٠٠٠/٧/٧	٩٧/٤/٧	٩٩/٢/٢٣	
السويد	٩٨/١١/١٢			
سوريا			٩٩/٢/٢٣	
تونس		٩٧/١/١٢		٩٩/٢/٢٣
تركيا	٩٦/٢/٢	٩٨/٦/٢٤		
الامارات العربية المتحدة				٩٩/٥/٢١
أكرينيا	٩٦/١٢/١٢	٩٨/٥/١٧		

*من قبل مجلس النواب اللبناني

**لا تشمل اللائحة جميع التطورات الماعلقة بالإبرام وبسريان المفعول بسبب صعوبات جمع المعلومات من وزارة الخارجية

ملاحظة: يمكن لمن يرغب متابعة الأخبار المتعلقة في هذا الموضوع مراجعة موقع الوزارة على الإنترنت www.finance.gov.lb. كما تجدون فيه معلومات عن وزارة المالية ومستجدات وأخبار مالية.

جمعت المعلومات بمساعدة المستشارة القانونية الأستاذة كارول خزامي



قراءة أولية في قانون الجمارك الجديد : نظرة على المبادئ العامة المستحدثة والمفهوم الجديد للقيمة في الجمرك

في عالم تكبر فيه المنافسة بين الدول على استقطاب رؤوس الأموال تتجه المبادلات والاستثمارات الدولية نحو الدول التي تؤمن الفعالية والمساعدة والتسهيلات، وتبتعد عن البلدان التي تعتبر بأنها بيروقراطيات أو مرادفة للآلاف المرتفعة . لهذا لم يعد من المقبول استعمال العوائق والعراقيل في الأصول والأوضاع الجمركية المختلفة أو النظر إلى هذه الأخيرة بعين تقليدية محافظة وجامدة .

في هذا الإطار يمكن تبويب المشروع الجديد لقانون الجمارك ، الذي اقرّ مؤخرا من قبل الحكومة . فالأهمية التي أولتها الحكومة إلى هذه المواضيع وجهت إلى حد كبير صيغة هذا المشروع الذي يشكل مدخلا أساسيا في عملية التحديث والتطوير للأنظمة والتشريعات الجمركية، كما يحدد الدور الجديد الذي ستلعبه إدارة الجمارك على الصعيدين الاقتصادي والمالي . فما هي المفاصل الرئيسية لهذا التغيير في المادة الجمركية ؟

أولا : المبادئ العامة

في قراءة أولية سريعة لمشروع القانون ، نلاحظ أن بنيته تقوم على عدد من المبادئ التي اعتمدها العديد من الدول العربية والأجنبية . وهذه المبادئ تتوافق مع القواعد الحديثة التي أقرتها مؤتمرات ومعاهدات دولية كاتفاقية كيوتو المعدلة (عام ١٩٩٩) التي أخرجتها منظمة الجمارك العالمية، أو اتفاقيات منظمة التجارة العالمية .

وهذه الاتفاقيات أوصت بالالتزام بمبادئ التبسيط والعلنية والشفافية والمصلحة المشتركة بين الجمارك وشركائها في عمليات التجارة الخارجية من مستوردين أو مصدرين أو وكلاء شحن أو مخلصي بضائع الخ ... وهذه المبادئ ، التي عكسها مشروع القانون الجديد لاسيما في الفصل الثاني منه ، تعني تفعيلا للميول الحديثة التي ستوضع موضع التنفيذ من خلال :

- استعمال أصول وإجراءات جمركية مبسطة لعمليات تخليص البضائع من الجمرك .
- اعتماد أوضاع جمركية اقتصادية جديدة ذات فعالية اكبر .
- اعتماد مفاهيم جديدة لعناصر تطبيق الرسوم كقواعد تقييم البضاعة وتحديد المنشأ .
- تعديل في نظام القضايا الجمركية لجهة أصول التحقق من المخالفات أو أصول الملاحقة أو في تأليف المحكمة الجمركية .
- توضيح بعض صلاحيات رجال الجمارك وتعيين حقوقهم وواجباتهم .

أما العناصر الأساسية التي اخذ بها مشروع القانون لتغيير الطرق ومناهج العمل والوسائل المستعملة فهي مجموعة من المستلزمات التطبيقية التالية :

- الأخذ بأساليب المعالجة الإلكترونية للمعاملات والإجراءات الجمركية وتعميم استخدام التبادل الإلكتروني للمعلومات في بيئة إلكترونية غير ورقية .
- قبول استلام ومراجعة المستندات العائدة للبضائع الواردة أو المصدرة قبل وصولها إلى الجمارك .
- السماح بسحب البضاعة من الجمارك قبل تأدية الرسوم عنها أو قبل إتمام الإجراءات الجمركية .
- تبسيط وتسهيل طرق دفع الرسوم الجمركية .
- اختصار المعاينة المباشرة الأولية على البضاعة واعتماد نظام التدقيق والمراقبة اللاحقة لإخراج البضائع من الجمرك ، ولذلك يسترشد بالأساليب الحديثة في تقدير وإدارة المخاطر (تقييم المخاطر وانتقائية عمليات المراقبة) .
- تسهيل الاستعلام عن الشروط والتدابير والإجراءات والأنظمة الجمركية النافذة ، وتعيين فترة زمنية لا تتجاوز مبدئيا ١٥ يوما من تاريخ تقديم الطلب ، للإجابة على أصحاب العلاقة .

بعد هذا الإطار العام للتعديلات الرئيسية التي أتى بها مشروع القانون الجديد نعرض لأحد أهم هذه التعديلات وهو نظام تقييم البضائع في الاستيراد .

ثانيا : في المفهوم الجديد للقيمة في الجمرك

أن تحديد القيمة في الجمرك لدى الاستيراد مقتبس من تحديد القيمة في اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، وهذا الأمر يعني ، بالمقارنة مع التحديد القديم للقيمة ، تغييرا في المفهوم وفي المناهج المتعلقة بآلية التطبيق وفي أصول الطعن بالقيمة المصرح بها وفي طرق المراجعة والتحقق من المخالفات .

فالمفهوم القديم للسعر العادي في بلد المبيع الذي كان يشكل القاعدة الأساسية لتحديد القيمة استبدل بالمفهوم الموضوعي الذي هو قيمة الصفقة أي القيمة التعاقدية المتفق عليها بين شار وبائع مستقلين لا تربطهما علاقات أثرت على السعر . وبذلك تحدد القيمة في الجمرك ، بصورة عامة ، بحسب هذا المفهوم ، انطلاقا من الثمن المدفوع فعليا أو المتوجب دفعه فعليا بعد تعديله ببعض الأكلاف المتعلقة بأجور الشحن وسائر الخدمات المنصوص عنها حصرا ، حتى وصول البضاعة إلى لبنان . وفي الواقع ، يكمن الابتكار الأساسي الذي أتى به نظام التقييم الجديد في تحديده عدة طرق لتثمين البضاعة مع وجوب مراعاة استخدامها وفقا لمعايير معينة ، وبالترتيب الذي أدرجت فيه، فضلا عن إعطائه قائمة

تفصيلية بالتحديدات التي تتناول مثلا العناصر التي يجب أضافتها أو عدم أضافتها إلى قيمة الصفقة وبما يقصد بعبارات ' الثمن المدفوع أو المتوجب دفعه فعليا ' ، أو مفهوم الأشخاص المرتبطين بنوع من الروابط التي يمكن أن تكون قد أثرت على سعر الصفقة بين الشاري والبائع الخ ...

إذن ، فالقاعدة الأساسية لتحديد القيمة في الجمرك هي قيمة الصفقة مصححة ، عند الاقتضاء ، في ضوء بعض العناصر المحددة حصرا في متن القانون .

أما في حال تعذر تحديد القيمة وفقا للمعايير المنصوص عنها فتطبق ، عندئذ تباعا ، وبالتسلسل ، الطرق البديلة التالية :

١- قيمة الصفقة ' لبضائع مطابقة ' تم تصديرها إلى لبنان خلال مدة ٣٠ يوما أو بعدها . وإذا وجدت عدة قيم من هذه البضائع تعتمد أدناها .

٢- قيمة الصفقة ' لبضائع مشابهة ' تم تصديرها إلى لبنان ، على أن تكون من إنتاج البلد ذاته وتشبهها في جميع الأوجه بما في ذلك الميزات الفيزيائية والنوعية والشهرة .

٣- القيمة 'الاستنباطية ' وهي القيمة المحددة انطلاقا من أسعار إعادة بيع للبضائع المستوردة إلى لبنان أو سعر إعادة بيع بضائع مطابقة أو مماثلة لها .

٤- وفي حال تعذر تطبيق الطرق أعلاه ، تؤسس القيمة سندا إلى 'القيمة المحسوبة للبضاعة ' على أساس احتساب كلفة المواد والتصنيع وخلافها من أرباح ومصاريف عامة . وإذا تعذر ذلك أيضا فتحدد القيمة على أساس المعطيات المتوفرة ولكن بوسائل عقلانية متوافقة مع مبادئ وروح هذه القواعد .

عمليا ، كيف يصار إلى التحقق من صحة وحقيقة قيمة الصفقة ؟

لم يحدد القانون الأصول التطبيقية للقواعد المشار إليها أعلاه والتي ستصدر لاحقا بقرارات عن المجلس الأعلى للجمارك . لكن بالاستناد إلى توصيات منظمة الجمارك العالمية أو لتطبيقات الدول الأخرى فان بيانا خاصا للقيمة سوف يفرض تقديمه ويتضمن حقولا تتناول مختلف عناصر القيمة الخاضعة للرسوم ، بالإضافة إلى المستندات المطلوبة عادة كفاتورة البيع وأجور الشحن والتأمين الخ ...

عند وجود أسباب تدعو للشك في صحة المستندات المقدمة أو في القيمة المصرح بها لدى إجراء أعمال المعاينة تقوم الجمارك – أو الدائرة المعنية – بإبلاغ المستورد والطلب إليه تقديم إيضاحات أو مستندات أو عناصر إثبات أخرى لعناصر القيمة . وفي ضوء ذلك ، وبعد الدراسة وبقاء أسباب الشك المنطقية تقوم الجمارك عندئذ بإبلاغه خطيا بالأسباب الموجبة لرفض القيمة وفي ضوء رده تصدر الجمارك قرارا خطيا بالحالة المتنازع عليها . وفي حال رفض صاحب العلاقة يحال النزاع أمام لجنة تحكيم (هي البديل في القانون الجديد عما كان يعرف بالخبرة الشرعية) مع إمكانية استئناف قرار هذه اللجنة أمام المحكمة الجمركية من قبل طرفي النزاع ، أي الجمارك وأصحاب العلاقة .

أما فيما يتعلق بطرق الرقابة المؤخرة فان التحقق من صحة القيمة سوف يأخذ طرقا مختلفة عن الرقابة الأولية المباشرة كالقيام بمقارنات بين القيم المصرح بها لذات الأصناف من ذات المناشيء أو من مناشيء أخرى وتكوين قاعدة معطيات ، بالإضافة إلى الاطلاع على القيود والمستندات لدى أصحاب العلاقة . وتساق الملاحقة الجمركية في حال التحقق من المخالفات ورفضها من قبل المخالفين أمام المحكمة الجمركية (راجع المادتين ١٦٢ و ٣٨١ من القانون) .

ثالثا : تقييم وآراء

تأتي خطوة تعديل قانون الجمارك في سياق مواكبة التوجه العالمي الجديد الهادف إلى إزالة العوائق من أمام التجارة الدولية ، ونتيجة طبيعية ، بعد التطور التكنولوجي الهائل في مادتي الاتصالات والمعلوماتية . غير أن وضعه موضع التنفيذ خلال مهلة ثلاثة اشهر ، يشكل برأينا فترة طموحة جدا ، لان هذا الإجراء يتطلب خطوات تكميلية ، يمكن إدراجها على الشكل التالي :

- إصدار النصوص التطبيقية التي تستدعي بدورها تأليف لجان متخصصة ، لاسيما وان بعض الفصول قد عدلت جذريا عن السابق .
- تأهيل موظفي الجمارك وإجراء دورات تدريبية لهم .
- إعادة النظر بهيكلية إدارة الجمارك لتتماشى مع تغيير مناهج العمل مع ما يتطلبه ذلك من توسيع ملاكات وحدات إدارية أو تقليص أخرى وإعادة هندسة و توصيفا للوظائف ووضع النصوص التنظيمية لها .
- إنشاء بعض الأجهزة المنصوص عنها كالمحكمة الجمركية ولجنة التحكيم وتعيين الأشخاص وتأمين الأمكنة والتجهيزات اللازمة .

أما فيما يتعلق بموضوع القيمة تحديدا ، ونظرا لتطور أساليب الغش والانعكاسات التي يمكن أن تخلفّها الإجراءات الليبرالية الجديدة أمام تحققات الجمارك فقد بات من الضروري ، برأينا ، قيام لبنان بعقد اتفاقيات تعاون إداري ثنائي ، خصوصا مع الدول المَوردة إليه ، أو بتضمين الاتفاقيات المعقودة بين لبنان والدول الأخرى مثل هذا الموجب .

سليم ناصيف
الجمارك اللبنانية

ركن الجمارك

موقع لبنان من الاتفاقيات العربية


الأستاذ جان خليل

في الوقت الذي أصبحت أوروبا تشكل وحدة جمركية وقامت التكتلات الاقتصادية من هنا وهناك ، واتجهت معظم الدول نحو العولمة ، وتهافتت للدخول في منطقة التجارة العالمية، ما زالت الدول العربية في المرحلة الأولى وفي أدنى درجات السلم ألا وهي الاتفاقات الجمركية الثنائية والجماعية الهادفة إلى التعامل التفضيلي فيما بينها على صعيد تبادل السلع.

وما زالت الدول العربية بعيدة كل البعد عن تحقيق وحدة جمركية واقتصادية على الطراز الأوروبي ، وهي إذا تعاملت فيما بينها وفقا للأسس والمبادئ التي وضعتها اتفاقية التنمية والتيسير، على شكل صحيح، قد تصل يوما ما إلى تحقيق تكامل اقتصادي يسمح لها بالتعامل مع التكتلات الاقتصادية، وبالدخول في الشراكة الأوروبية كمرحلة أولى حتى الوصول إلى الاندماج التام في منظمة التجارة العالمية .

فتطبيقا لاتفاقية التيسير وتنمية التبادل التجاري فيما بينها (المادة الثانية) بدأت هذه الدول بتحرير التبادل التجاري من الرسوم والقيود غير الجمركية وبتبادل الإعفاءات والتخفيضات لبعض السلع بعد أن جرى وضع برنامج تنفيذي للاتفاقية اقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته التاسعة والخمسين(شباط ١٩٩٧).

كذلك وعملا بأحكام المادتين الثالثة والسابعة من هذه الاتفاقية قامت بعض البلدان العربية بعقد اتفاقيات ثنائية فيما بينها نصّت على تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج.

يجمع بين الاتفاقيات قواعد مشتركة ، وتدور بمجملها حول إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية وبعض السلع الصناعية ، ومنح تخفيضات عن البعض الآخر ، وفقا لجداول يتم التوافق عليها . كما استثنيت بعض السلع الزراعية ، وفقا لرزنامة خاصة لكل بلد ، وبعض السلع الصناعية لفترة محدودة لا تتجاوز الخمس سنوات . كما استثنت نهائيا من التعامل التفضيلي بعض السلع لاعتبارات دينية أو بيئية أو صحيحة أو أمنية.

الفائدة من هذه الاتفاقيات

* في وضع الاقتصاد اللبناني الحاضر، وفي ضوء صناعة وزراعة غير موجهتين ومنظمتين، لن يجني لبنان أية فائدة آنية من الاتفاقات المعقودة.

* فالزراعة الكمية لن تستطيع الوقوف بوجه المنتجات الزراعية للدول المجاورة نظرا لاتساع أراضيها وانخفاض العمالة مما يوفر منتجات اقل كلفة من إنتاجنا الزراعي.

* أما الصناعة على نطاق واسع فهي عاجزة عن منافسة صناعات الدول المحيطة أيضا لافتقارنا إلى الطاقة والى المواد الأولية من جهة ولارتفاع اليد العاملة من ناحية أخرى.

* فلا بد من إيجاد زراعة نوعية نتخصص بها ونكون قادرين على تصديرها أو على الأقل عدم استيراد مثيلها لانعدام الفائدة الاقتصادية.

* كذلك علينا إيجاد صناعات تكون فيها القيمة المضافة الوطنية مرتفعة وتتميز بتقنية عالية وذوق رفيع نستطيع أن نتفوق فيها ونصدرها نظرا لجودتها ولما تتضمنه من قيمة فكرية مضافة مرتفعة.

المصداقية في تطبيق الاتفاقات

بينما تنصّ الاتفاقات على منع فرض رسوم جمركية أو ذات اثر مماثل وعلى عدم وضع قيود غير جمركية تسعى بعض الدول إلى التملص من تطبيقها بالتذرع بشتى أنواع الحجج لفرض قيود كمية أو مواصفات معينة تحول دون إدخال بعض السلع أو المنتجات الزراعية إليها دون المس بجوهر الاتفاقية. فنرى أن منتجاتنا الزراعية أو الصناعية تعاد إلينا لعدم انطباقها على مواصفات كيفية تضعها بعض الدول الأعضاء في الاتفاقيات المعقودة. كما أن بعض الدول تلجا إلى إصدار شهادات منشا غير صحيحة لإفادة بعض المنتجات الأجنبية من المعاملة التفضيلية وكأنها منتجات وطنية، وهذه الأمور من شانها أن تؤثر سلبا على اقتصاد الدول التي تحافظ على مصداقيتها بينما تجني دول أخرى فوائد غير مشروعة.

كيفية الاستفادة من الاتفاقات و درء مخاطرها على الاقتصاد

ليس للاتفاقيات المعقودة مع الدول العربية أية فائدة مالية و قد ارتدت سلبا على مداخيل الدولة من الرسوم الجمركية بعد أن باتت كميات كبيرة من البضائع تتدفق إلينا معفاة من الرسوم مستفيدة من تخفيضات مهمة دون أن يكون هنالك بالمقابل ازدياد في حركة التصدير. و قد أدى ذلك إلى هروب بعض الصناعات اللبنانية إلى دول عربية أخرى وتفويت فرص عمل مهمة على العمالة اللبنانية.

فبغية الوقوف بوجه هذه الآفة بادرت الدولة إلى إدخال بعض التعديلات على قانون الجمارك بالنسبة لإفادة البضائع المصنعة تحت وضع المستودع الصناعي من المعاملة التفضيلية التي تستفيد منها البضائع المماثلة في مختلف الاتفاقات المعقودة شرط أن تكون القيمة المضافة على هذه البضائع تزيد عن ٤٠٪ و هذا الأمر من شأنه أن يحفز

الصناعات اللبنانية على العودة إلى الوطن الأم و على قيام صناعات جديدة متوسطة و تحويلية خفيفة. كما أنه لا بد من توجيه الصناعات القائمة نحو إنتاج السلع التي تتضمن قيمة مضافة مرتفعة وتقنية وهندسية عالية. و هكذا قد يصبح لبنان متخصصا في إعطاء اللمسة الأخيرة للصناعات العربية المعدة للتصدير بعد أن تكون قد استفادت من تراكمات المنشأ العربية للاستفادة من المعاملة التفضيلية في الأسواق الأوروبية و العالمية.

أما على صعيد الزراعة فلا بد من استبدال الزراعة التقليدية بزراعة متخصصة ترتكز على النوعية دون الكمية. فتصل هذه الزراعة إلى درجة من التخصص النسبي تسمح لها بالدخول إلى الأسواق العربية والعالمية.

إن الاتجاه نحو العولمة يفرض على الصناعة و الزراعة اللبنانية إعادة حساباتها و الاستفادة من الانتقالية التي منحت لها لترتيب أوضاعها كي تتمكن من اللحاق بالقطار قبل فوات الأوان.

السيد جان حلبي
رئيس مصلحة الديوان
مديرية الجمارك العامة

أخلاقية العمل كما يراها موظف الجمارك


دعد يسار غلايني

كنت على الدوام أولي الاهتمام، من خلال الواقع الذي عشته طوال عملي في القطاع الرسمي، لآداب المهنة وأنظمتها، وذلك لاقتناعي المطلق بان أي عمل لا تحكمه الضوابط والروابط، وان أية ممارسة له لا تجري في إطار آداب وقواعد وأعراف محددة قد تقع في محظور الفوضى، وتعرّض الموظف بالتالي للوقوع في محاذير سوء الفهم، فضلا عن سوء التفاهم مع أصحاب العلاقة، من المواطنين أو الأجانب على حد سواء.

ولقد تسنى لي مؤخرا أن اطلع على تفاصيل نصوص الإعلان الصادر عن مجلس التعاون الجمركي والمتعلق بالآداب الجمركية، فشعرت وأنا استعرض تلك النصوص أنني أمام أصول دقيقة تؤكد أن المرافق الجمركية تشكل، كما ورد في مقدمة الإعلان، أداة أساسية لإدارة فعالة للاقتصاد، ولا سيما إذا ما استطاعت أن تؤدي الدورين الرئيسيين التاليين: أولهما محاربة جميع مظاهر الغش في التعامل، وثانيهما تيسير السبل أمام التجارة المشروعة.

وقد لفتني خصوصا في الإعلان المخصص للآداب الجمركية، تلك الدعوة الموجهة إلى الدول المعنية لكي تجعل تشريعاتها الجمركية واضحة ودقيقة، ثم لكي تجعل تعريفات الاستيراد معتدلة إلى آخر الحدود، فضلا عن ضرورة التخفيف من غلاء الإجراءات الإدارية التي تتعلق بالتجارة، وما إلى ذلك من مقتضيات تساعد في مجملها على الوقوف في وجه الروتين الإداري من جهة، وتزيل العوائق والتعقيدات التي تعرقل مسيرة النشاط التجاري وما يفضي إليه، بوجه عام، من عرقلة لمسيرة الدورة الاقتصادية في البلاد. كما لفتني في الإعلان نفسه أيضا، تلك الدعوة الصريحة إلى وجوب تلقي الموظفين الجمركيين، وطوال ممارسة وظيفتهم دورات لتطوير قدراتهم وكفاءاتهم، وتدريبهم بصورة تساعدهم على التلاؤم مع قضايا السلوك والآداب الوظيفية التي تضمن للعاملين في القطاع الجمركي الحصول على المعلومات الجديدة والمتطورة، وتجعلهم قادرين على النهوض بمهامهم، وتحديث مفاهيمهم، واستخدام كل الأساليب والوسائل والأجهزة الكفيلة بحسن الأداء المهني.

ويبدو لي، في أي حال، انه بمقدار ما تستطيع الإدارة في المطلق، والإدارة الجمركية بوجه خاص، تامين الأنظمة المتطورة، وتكريس التشريعات الكفيلة، بتامين الجهاز البشري الكفء والمؤهل لتطبيقها بصورة تجعل الموارد الجمركية عنصرا هاما في عداد موارد الخزينة العامة، فبمقدار ذلك يتعلق المواطن بمرافقه العامة، ويوثّق في نفسه المصداقية والثقة بالمرفق الجمركي، وبسائر المرافق المرصودة للخدمة العامة.

دعد يسار غلايني
الجمارك اللبنانية

التعاون اللبناني الكندي: وفد من الوزارة يزور الدوائر العقارية الكندية



أنهى إداريو وموظفو الشؤون العقارية دورة تدريبية في مقاطعتي تورنتو وكيبيك في كندا بموضوع: "تحديات وآفاق إدارة الشؤون العقارية في عصر المكننة." وقد تم تمويل هذه الدورة بهبة من الوكالة الكندية للإنماء كما قامت بتنفيذها شركة Sogema/Terranet -CRC Joint Venture ، الشركة الملتزمة لمشروع مكننة السجل العقاري.

استغرقت الدورة ثلاثة أسابيع وشارك فيها ٢٢ أمين سجل عقاري وموظف إداري من المديرية، على رأسهم مدير الشؤون العقارية الأستاذ بشارة قرقفي. وقد اطلع المشاركون على تفاصيل التجربة الكندية في المكننة وابعادها، وتجارب بلدان أخرى في هذا المضمار، كما شاركوا في جلسات نقاش وعمل حول تحديات المكننة وعملية تطوير الإدارة وتحديثها ككل.

وكانت الدورة قد هدفت إلى تعريف المشاركين بمبادئ الإدارة العقارية الحديثة في عصر المكننة من خلال سلسلة محاضرات وورشات عمل حول هذا الموضوع، ومن خلال زيارات الى أمانات تمت مكننتها في كندا، وهي تلخص بما يلي:

-توضيح عملية المكننة والمتغيرات الناجمة من التسجيل اليدوي الى التسجيل الإلكتروني للمعلومات

إلقاء الضوء على التحديات العملية والإدارية الناجمة عن المكننة

-تعريف المشاركين بكيفية عمل الأمانات الممكننة، عن طريق زيارة بعض هذه الأمانات التي تمت مكننتها في مقاطعتي تورنتو وكيبيك.

-إجراء مقارنة ما بين التجربتين الكندية واللبنانية لاستخلاص العبر من التجربة الكندية وتجنب العقبات التي قد تنتج عن المكننة في لبنان.

كما اطلع المشاركون على عملية تحويل المعلومات من ورقية الى إلكترونية، وعملية تدقيق المعلومات الإلكترونية في كندا للتحقق من مطابقتها للمعلومات الورقية، قبل تبنيها من قبل الدوائر العقارية. وعملية التدقيق هذه هي في غاية الأهمية حيث أنها سوف تتم بإشراف مباشر ومشاركة من المتدربين. كما أنها تشكل العنصر الرئيسي في تعزيز الثقة بالمعلومات الرقمية مما يسهل عملية اعتمادها في ما بعد في الأمانات الممكننة في لبنان.

يأتي هذا التدريب في سياق الإعداد لتنفيذ مشروع مكننة وتطوير السجل العقاري، الممول من قبل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والجدير بالذكر أن هذا المشروع يتضمن تصميم وتنفيذ برامج لادارة عمليات أمانات السجل العقاري، بالإضافة إلى إدخال المعلومات المسجلة لدى الأمانات عن مجمل العقارات في لبنان (والبالغة حوالي مليوني عقار)، إلى الحاسوب ضمن إطار مصنف منظم بطريقة تسمح بإجراء عمليات إحصائية على هذه المعلومات. يهدف هذا المشروع إلى تحسين الخدمات العقارية للمواطن عن طريق تنظيم وتبويب وحفظ السجلات العقارية على الحاسوب، وزيادة فعالية أمانات السجل العقاري في تسجيل المعلومات وتصنيفها.

رغدة جابر
منسقة مشروع COMAP

حفل توزيع شهادات على المساحين

'أتيت إليكم لتجديد العهد والوعد. العهد بالعمل معاً يداً واحدة من اجل المصلحة الوطنية، وعلى النهج الذي عهدتموه، النهج الذي يعطي ويبدع، ويعتبر النجاح في المهمات، وأداءها بكفاءة البدل الأفضل لما يقوم به. أما الوعد فهو وعد النهوض الوطني، والتقدم الوطني، في ظل الشرعية، واستمرارية الحكم، واستمرار القناعة بالاستحقاقات الوطنية، والإيمان بان لبلادنا ولمواطنينا مستقبلا نحن معنيون به، وعلينا جميعا يقع عبء البناء للأجيال المقبلة.'

وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة



تسليم الشهادات

رعى الوزير السنيورة في المعهد المالي تاريخ ٢ كانون الأول ٢٠٠٠ حفل توزيع شهادات على ١٨ موظفا في مديرية الشؤون العقارية انهوا دورة تدريبية خاصة بالمساحة. و قد

نظم المعهد الدورة بالتعاون مع مشروع مكننة وتطوير خرائط المساحة في وزارة المالية والمدرسة العليا للهندسة والطوبوغرافيا التابعة للجامعة اللبنانية. وتناول برنامج التدريب خمسة مواضيع أساسية تتعلق بمتطلبات عملهم الحديث لاسيما التطبيقات المعلوماتية الخاصة بأعمال المساحة وهدف إلى تعريف عام بمبادئ المعلوماتية وعمل أجهزة الحاسوب ونظم التشغيل والانترنيت إضافة إلى مبادئ عمل قواعد البيانات والتطبيقات المخصصة لعمل المساحة لاسيما الرسم الهندسي بالحاسب وتطبيقاته في المساحة عبر استعمال نظام ميكروستاسيون وتقنيات الاستحصال على المعلومات الجغرافية وقياسات الدقة.

ثم ألقى وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة كلمة شدد فيها على أهمية مواكبة التطور في عصر المكننة وذكر بأهداف مشروع مكننة وتطوير السجل العقاري وهي التالية:

'أولا: أن يتحول النظام المعلوماتي المتكامل في المجال العقاري أداة تنسيق للإدارات المختلفة، عبر تزويدها بالقاعدة المعلوماتية اللازمة لإنجاز الأعمال بالسرعة المتوخاة.

ثانيا: أن يشكل النظام المذكور تواصلا بين القطاع العام والقطاع العقاري الخاص الذي كان ولا يزال أحد دعائم الاقتصاد اللبناني، ومن الواجب تحفيز هذا القطاع، وإعادة الزخم إليه ليلعب دوره السابق بعد إصابته بالجمود.

ثالثا: أن يقدم مشروع المكننة خدمات للجمهور من حيث تبسيط وتسريع المعاملات مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية وفعالية الدوائر العقارية.

رابعا: أن يحقق مشروع النظام موارد جديدة للخزينة عن طريق تقديم خدمات معلوماتية عقارية ذات بدل للجمهور وللمؤسسات الخاصة.(...)

كما نوه الوزير بنجاح الدورة التدريبية النموذجية التي تم تنظيمها في المعهد المالي بدعم الأطراف المذكورة وحث الحضور على المثابرة لمواجهة التحديات المستقبلية والمضي قدماً فختم كلامه كما يلي:

" نحن في خضمّ ورشة التطوير والتقدم والتنمية الشاملة، والمعهد المالي، وسائر إدارات ومرافق وزارة المال، جزء أساسي في هذه الورشة التي تمتد إلى سائر مرافق الإدارة الحكومية- إنها ورشة تتعلّق بالتحدّي المستقبلي كما تتعلّق بتدارك ما فات، وبناء ما هو آت. فلنكن جميعاً على قدر العبء والمسؤولية، لنستحق المستقبل، الذي لا ينتظرنا بل نحن الذي نصنعه ".

ثم تم تسليم الشهادات وانتهى الحفل بتقديم القهوة والمرطبات إلى الحضور.

مشروع مكننة وتطوير خرائط المساحة COMAP-2

يذكر أن هذه الدورة التدريبية الأولى تندرج في إطار مشروع مكننة وتطوير خرائط المساحة وهو مشروع يمول بقرض من البنك الدولي ومنحة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويشتمل على تصوير جميع خرائط الكلك والكرتون بواسطة المسح الضوئي وارشفتها تمهيدا لحفظها وتحويل العقارات في خرائط الكرتون إلى مصنف رقمي يحفظ في الحاسوب وتصميم وتنفيذ أنظمة المعلوماتية اللازمة لإدارة معاملات المساحة والتقارير الإدارية في الدوائر ومصلحة المساحة وتنفذ هذا المشروع الشركة الهولندية "ايليس" التي التزمته بموجب مناقصة عامة دولية بلغت قيمتها ٩ ملايين و ٣٢٢ آلفا و ٣٤ دولارا أمريكيا.

المدرسة العليا للهندسة و الطوبوغرافيا – لبنان هي مدرسة هندسة من ضمن معهد العلوم التطبيقية و الاقتصادية (مركز مرتبط بالكونسرفاتوار الوطني للفنون و المهن – باريس) في الجامعة اللبنانية و ذلك في إطار التعاون الجامعي الفرنسي اللبناني

تم افتتاح هذه المدرسة عام ١٩٩٧ لتلبية حاجات التدريب الأولي للذوي الاختصاص من اللبناني في مجالات تنظيم الأراضي و الطوبوغرافيا و علم الخرائط و التنظيم المدني و الشؤون العقارية، الخ... و يتم التدريس باللغة الفرنسية. تمتد فترة الدراسة على ثلاث سنوات و يتم اختيار الطلاب بعد اجتيازهم إلى مباراة دخول شرط اتمامهم بنجاح عامين من الدراسة الجامعية بعد حيازتهم البكالوريا اللبنانية

أن ESGTL هي مدرسة كبرى أو Grande Ecole مرتبطة بال ESGTL (لو مان – Le Mans) في الكونسرفاتوار الوطني للفنون و المهن – باريس. و يحصل خريجو ال ESGTL على شهادة الهندسة الفرنسية من ال ESGTL التي تعترف بها لجنة منح لقب مهندس du titre d'Ingenieurs Commission في فرنسا



و تؤمن ال ESGTL مراقبة تربوية و منتظمة للتعليم فيما تتولى الجامعة اللبنانية شؤون الإدارة و المالية. اما الدروس فهي نفسها دروس ال ESGT في فرنسا يضاف اليها ما يكملها من الخصوصيات اللبنانية

و يستطيع طالب ال ESGT او ال ESGTL أن يكمل دراسته في أي من المؤسستين عندما يشاء.

تؤمن ال L-ESGT دروساً متعددة الحقول تتألف من خمسة مجموعات: مواد الثقافة العامة، المواد القانونية، المواد الاقتصادية، مواد تنظيم الأراضي وموارد التقنيات الطوبوغرافية.



وتمضي الطلاب فترات تدريب مكملة في المؤسسات عند نهاية كل من السنتين الأولى والثانية لفترة شهرين و نصف الشهر. وتساعد هذه الفترات الطلاب على التعرف إلى الأوجه المهنية من الدراسة و على التأقلم مع أوساط العمل.

الوسائل التقنية

تتألف من: جميع المعدات الطوبوغرافية الضرورية للحصص التطبيقية وهي جميعها آلات حديثة ذات دقة تكنولوجية عصرية: آلات قياس المسافات Tacheomètres و مقاييس الاستواء الإلكترونية، أجهزة استقبال ...GPS مختبر كمبيوتر للاستخدام خارج ساعات التدريس مع العديد من البرامج الإلكترونية في مجال أنظمة المعلومات الجغرافية (SIG) ومعالجة الصور و الحساب الطوبوغرافي و الرسم الخ.

إجراءات التسجيل

ينبغي التوجه إلى العنوان التالي: أمانة السر في ال ESGTL بئر حسن، مقابل المدينة الرياضية مبنى دار المعلمين و المعلمات، معهد العلوم التطبيقية و الاقتصادية هاتف: ٩٦١-١-٨٤٠١٦٩

حياة الوزارة

خطوبة





* الآنسة لينا عبد الله على السيد وسام عبد الله
* الآنسة مي سوبرة (المركز الآلي) على السيد عماد الدين الحلوة
* الآنسة نادين الشعار (المركز الآلي) على المهندس فراس بارودي
* السيد هاني سبيتيه على الآنسة زينة بيضون
* السيد صفوان كيال (مراقب ضرائب في مالية لبنان الشمالي) على الآنسة ناديا عيد
* السيد توفيق أبي ريشا (مراقب ضرائب في مالية لبنان الشمالي) على الآنسة رولى سركيس (مراقب ضرائب)



زفاف





* الآنسة ماريا نلبنديان (مراقب ضرائب رئيسي، مديرية الواردات) على المهندس جورج الخوري
* الآنسة غنى دحبول (المركز الآلي) على السيد غسان نصر الدين
* الآنسة تغريد إبراهيم (المركز الآلي) على العريف عبد الكريم الأسعد
* السيد انطوان عزيزة (مراقب ضرائب في مالية لبنان الشمالي) على الآنسة ليلى فرنجية (المركز الآلي)
* السيد وليد استنبولي (مراقب ضرائب في مالية لبنان الشمالي) على الآنسة ندى مواس
* السيد صلاح الدين إسماعيل (مراقب رئيسي في مالية لبنان الشمالي) على الآنسة نهى الشيخ عثمان
* السيد غسان حمد (محتسبية طرابلس) على الآنسة ميساء درويش
* الآنسة غادة خليفة (المركز الإلكتروني) على السيد غالب ملك
* الآنسة كارول غريّب (مراقب) على السيد سليم عون
* الآنسة ماري تريز بطرس (مراقب) على السيد روني الحايك

ولادة



* رزق السيد سعد الدين الريس (الضرائب غير المباشرة) عشية الاستلام والتسليم طفلة اسماها سنيورة نوال الريس تيمنا باسم الوزير السنيورة
* رزقت السيدة منال عبد الصمد (مراقب رئيسي – رسم الانتقال) والسيد يوسف نجد طفلا اسماه رامي جو

ولادة

* رزق المراقبين الرئيسيين في مالية لبنان الشمالي جورج بو فرنسيس وميرنا دبج مولودا ذكرا أسمياه سركيس
* رزقت السيدة لور العلم بتوأم ذكرا وأنثى أسمتهما ماريوس و VIVA
* رزق السيد وليد الشعار (مراقب رئيسي – مديرية الواردات) مولودا ذكرا أسماه عمر
* رزقت السيدة هناء كرنيب (مراقب رئيسي – دائرة الأملاك الواردات) طفلة أسمتها دانا
* رزقت السيدة جومانة بعقليني (مراقب رئيسي – دائرة الأملاك الواردات) طفلة أسمتها جويل
* رزقت السيدة منال عطوي (مراقب – الدخل – الواردات) مولودا أسمته مازن
* رزقت المراقب السيدة رندة إسماعيل (مراقب – الدخل – الواردات) مولودا أسمته علي
* احتفل الطفل أحمد سمير بدر بعيد ميلاده الأول



تنصير

احتفل السيد جوزيف معوض وزوجته السيدة فريدة الماردينى بتنصير ابنتهما جوزيت في كنيسة مار انطونيوس قزحيا

دراسة

نجح في امتحان الدخول إلى سلك كل من السادة :
–غلاديس الخوري (مراقب ضرائب – مالية لبنان الشمالي)
–عماد أبو ريحان (مراقب رئيسي – مالية لبنان الشمالي)
–ألين برق (مراقب رئيسي – مالية لبنان الشمالي)

-إيلان سعود (مراقب ضرائب – مالية لبنان الشمالي)
-شانتال رفول (مراقب ضرائب – مالية لبنان الشمالي)

* يتابع السيد كارلوس عريضة (مراقب ضرائب رئيسي) دراسات عليا في إدارة الأعمال (DOCTORAT)
* نجح السيد شربل شدراوي (٢٣ سنة) (مديرية الواردات) في السنة الأولى من دبلوم الدراسات العليا (علوم مالية)
DEA-FINANCES (ANS 2) في جامعة القديس يوسف في المرتبة الأولى
* ناقشت كريستين الخوراني (دائرة رسم الانتقال بيروت ، مديرية الواردات) الأطروحة التي أعدتها في ٢٠٠٠/٧/٢٩ ويتناول موضوعها : رسم الانتقال أو الضريبة على التركات أو الهبات أو الوصايا أو الأوقاف . وقد حصلت على جدارة في إدارة الأعمال والعلوم التجارية MAITRISE من جامعة الروح القدس الكسليك وذلك بإشراف البروفيسور حنا المر وبمساعدة الدكتور اسكندر سمارة وجميع مراقبي هذه الدائرة
* أنهى المراقب الرئيسي وليد الشعار مديرية الواردات سنته الدراسية الثالثة في الحقوق بنجاح وفي المركز الثالث وكان تقديره حسن .
واكتملت معه الأفراح بان رزق بمولوده البكر عمر الشعار. ألف مبروك .

تعيين في مالية الشمال

تم إلحاق ٢٣ مراقبا جديدا من المعينين حديثاً في ملاك وزارة المالية بموجب المرسوم ٣٥٩١ تاريخ ٩ آب ٢٠٠٠، في مالية لبنان الشمالي، وعقدت رئيسة مالية لبنان الشمالي السيدة سبردج حفّار لهذه المناسبة اجتماع تعارف بين الموظفين القدامى والموظفين الجدد وتمنت على الجميع التعاون لأنه بتضافر الجهود وبالتعلم المستمر نستطيع تامين إنتاجية أوفر وخدمة للمواطن افضل. كما قامت بتوزيعهم فرقا على مختلف فروع الضرائب من اجل تدريبهم ميدانيا على العمل قبل تسلمهم مهامهم

الجمارك اللبنانية: مباراة ترفيع

أجرت مديرية الجمارك العامة بتاريخ ٨و١٥ ٢٠٠٠/١٠ في كلية العاملية راس النبع مباراة خطية لترفيع عناصر الضابطة الجمركية إلى الرتب التالية
معاون أول – معاون فني – معاون – رقيب أول – رقيب أول فني – رقيب فني – رقيب – عريف فني – عريف .
وستجري المباراة الشفهية لاحقا للفائزين من الرتب التالية
معاون ، رقيب فني ، رقيب ، عريف فني وعريف

حظاً سعيد!


يارا ورنا


دنيال


لينا

ودّع فريق العمل في المعهد المالي عناصر منه انتقلن للعمل في مؤسسات أخرى والاستفادة من خبرات جديدة. نتمنّى للسيدة رنا سلطاني والآنسات دنيال المعوشي، يارا الشقرا وليا كرم حظاً سعيداً في عملهن الجديد ونأمل أن تستمر العلاقة الطيبة بين المعهد وهذه الأشخاص الكفوءة والمميزة.
انضمت إلى فريق المعهد المالي السيدة لينا تنير بصفة منسّقة برامج التدريب خلفاً للسيدة رنا سلطاني. إلى جانب مؤهلاتها العلمية (ماجستير في إدارة الأعمال) وأطروحتها التي تمحورت حول تطوير مديرية الواردات في وزارة المال اللبنانية، وكذلك خبرتها العملية لا سيما في مجال التدريب، تتمتع السيدة لينا تنير بابتسامة دائمة وديناميكية كبيرة وحركة متواصلة مكنتها وبسرعة فائقة من اكتساب احترام وصداقة أهل الوزارة وثقتهم.


لينا تنير

وإذ يرحب المعهد المالي بلينا عضواً جديداً في عائلته، يتمنى لها كل التوفيق والنجاح.

تصحيح

ورد خطأ طباعة في العدد الماضي في أرقام جدول مشروع موازنة العام ٢٠٠١ ص ٩، ونعتذر من هذه الهفوة. من الممكن مراجعة الجدول المقابل في اللغة الفرنسية حيث وردت الأرقام الصحيحة لمن همّه الموضوع، ونتمنى منكم متابعة إرسال ملاحظاتكم وتعليقاتكم أو أي تصحيح تجدونه ضروري، فلا أحد معصوم عن الخطأ.

توقيع كتاب 'الأسس القانونية والمحاسبية لضريبة الدخل في لبنان

رعى وزير المالية فؤاد السنيورة بتاريخ ١٢ كانون الثاني ٢٠٠١ توقيع كتاب (الأسس القانونية والمحاسبية لضريبة الدخل في لبنان) لمؤلفه المراقب المالي أمين صالح، في مبنى نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، من جهتنا، نهنئ الأستاذ أمين صالح على جهوده آملين له ولكثيرين من موظفي وزارة المال المشهود لخبراتهم العطاء المستديم لخدمة الشأن العام.


الوزير السنيورة يسلم الأستاذ أمين صالح

منشورات من مؤسسات مختلفة

بذل المعهد المالي مؤخراً جهوداً لتعميم التعريف بالمكتبة المالية ولتحسين الخدمات المقدمة فيها. وقد بدأ هذا العمل الدؤوب لناشطات المعهد المالي منذ شهر آب ٢٠٠٠. وكان الهدف الأساسي من وراء هذه الحملة تعزيز العلاقات مع مختلف الأطراف لتوسيع لائحة مصادر المكتبة ومراجعها وبالتالي توفير أوسع الخيارات وأكمل المعلومات لزوار المكتبة، كما هدفت إلى التعريف بالمكتبة المالية وبجهود المعهد المالي.

يسرنا إذاً إعلامكم أن المكتبة المالية تتلقى منذ بعض الوقت منشورات من مؤسسات محلّية ودولية عديدة، نتيجة للدعوة التي وجّهها المعهد إلى عدد من المنظمات. ويبدو أن النداء لقي صدى فيمكنكم مراجعة قائمة المرسلين في ما يلي، وقد استجابوا طلبنا فأرسلوا الكتب المتخصصة والمنشورات وحتى الأقراص المدمجة (CD-ROM).

نشكر جميع المتعاونين من الجهات المذكورة أدناه الذين أرسلوا هذه المنشورات والمراجع، ونأمل أن لا تتوقف العلاقة معهم عند هذا الحد:

- المنظمة الفرنسية للتنمية AFD
- السفارة الألمانية
- السفارة السويدية
- البنك الإسلامي للتنمية
- المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم
- المعهد العربي للتخطيط بالكويت
- جمعية المصارف اللبنانية
- إدارة الإحصاء المركزي
- المركز الآلي القانوني في مجلس النواب
- ديوان المحاسبة
- صندوق النقد الدولي
- صندوق النقد العربي
- مؤسسة تشجيع الاستثمارات
- وزارة المهجرين
- وزارة المغتربين
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP

جديد المكتبة المالية!

- قريباً: شرائط فيديو تشمل المؤتمرات والتدريبات التي تنظم في المعهد المالي
- خفض سعر تصوير الصفحة إلى ١٠٠ ل.ل
- قريباً: خدمات الأخبار عبر البريد الإلكتروني: تتعرّفوا على جديد المكتبة المالية بواسطة البريد الإلكتروني e-mail الذي سنرسله لكل الأسماء الواردة عناوينها الإلكترونية على لائحتنا... ونتمنى أن تكونوا من هؤلاء، وإلا فالرجاء إرسال عناوينكم الإلكترونية في اقرب وقت.

كتب جديدة في المكتبة المالية Nouveaux arrivages

-Budgetary Politics in Lebanon: a Memorandum For Public Discussion. The Lebanese Center for Policies Studies. Langue: Anglais.

-The Euro-Mediterranean Partnership: Fiscal Challenges and opportunities. The Lebanese Center for Policies Studies. Langue: Anglais.

-Income Tax Law. Bureau of Lebanese and Arab Documentation. Langue: Anglais, Arabe.

- اطار لخفض العجز في موازنة الدولة اللبنانية. المركز اللبناني للدراسات
- توزيع الداخل، نمط الأنفاق وظاهرة الفقر في لبنان. المركز اللبناني للدراسات



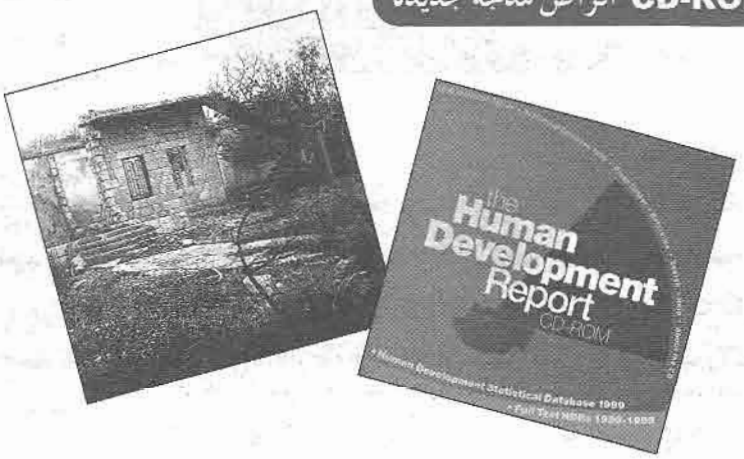


-World Economic Outlook: a survey by the staff of the International Monetary Fund. Monetary Fund. Langue: Anglais.
-World Development Report 2000/2001: Attacking Poverty. World Bank. Langue: Anglais
-Privatisations et Développement. Groupe de la Caisse Française de Développement. Langue: Français. (La Documentation Française).
-Regional Socio-Economic Development Program for South Lebanon. Institute of Urban Planning of the region of Ile de France/TEAM International/Consultation and Research Institute/ECODIT/PRDU. Langue: Anglais.(UNDP)
-UNDP Conference on Linking Economic Growth and Social Development in Lebanon 11th to13th January 2000.UNDP/Ministry of Economy and Trade/Ministry of Social Affairs. Langue: Anglais. (UNDP).

- سياسة وإدارة الدين العام في البلدان العربية. صندوق النقد العربي.
- دراسات إحصائية: ميزانية الأسرة ١٩٩٧ جزء الأول والثاني. إدارة الإحصاء المركزي.

CD-ROM أقراص مدمجة جديدة

- The Human Development Report- 10 years.
- Reintegration, Rehabitation and Reconstruction of Southern Lebanon



Dima El Kurdi

نشرة صادرة عن المعهد المالي
هاتف: ٤٢٥١٦٨ (٠١) ٤٢٥١٦٩ (٠١)
فاكس: ٤٢٦٨٦٠ (٠١)
تحرير: هلا قمبريس
إشراف: لمياء المبيض بساط
تصوير: أحمد حصري، دالاتي ونهرا، Int'l pictures وغيرهم
حياة الوزارة والجمارك: دعد بيسار غلاييني وهلا قمبريس
تنفيذ وإخراج: JAMIS creation house 01 334337(tel/fax)
شارك في التحرير: ماهر حسامي، منال أسير، كارول خوزامي، هيثم بيرقدار، هلا سالم، دعد غلاييني، جان حلبي، سليم ناصيف، شادي أبو شقرا، رغدة جابر، كاريوس عريضة، جورج المعراوي، عماد ابو ريحان، فاطمة الحلبي وديما الكردي